الأمم المتحدة

CEDAW/C/SAU/RQ/5

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

Distr.: General
14 May 2024
Original: Arabic
Arabic, English, French and Spanish only

اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة

الدورة التاسعة والثمانون

جنيف، 7-25 تشرين الأول/أكتوبر 2024

البند 4 من جدول الأعمال المؤقت

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة 18 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

ردود المملكة العربية السعودية على قائمة القضايا والمسائل المتعلقة بتقريرها الدوري الخامس*

[تاريخ الاستلام: 1 أيار/مايو 2024]

* تصدر هذه الوثيقة دون تحرير رسمي.

24-08639 (A) 290524 250724

الرجاء إعادة استعمال الورق

مقدمة

1 - تتضمن هذه الوثيقة إجابات وتعليقات المملكة العربية السعودية على قائمة القضايا والمسائل الصادرة عن لجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بتاريخ 14 نوفمبر 2023 في الوثيقة رقم (CWDAW/C/SAU/Q/5)، وتجدر الإشارة إلى أنه قد تم اتخاذ العديد من التدابير التشريعية والإجرائية الرامية إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان بما فيها المبادئ والأحكام التي تضمنتها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة[1]، وسيتم استعراض هذه التدابير في معرض الإجابات على قائمة القضايا والمسائل. وفيما يلي إجابات المملكة على قائمة القضايا والمسائل بحسب ترتيبها في الوثيقة.

الإجابة على الفقرة (1) من قائمة القضايا والمسائل

2 - اتخذت المملكة العديد من التدابير الرامية لمكافحة جائحة كورونا (COVID 19) تشمل التدابير الاحترازية الرامية إلى منع انتشار هذا الوباء، والتدابير العلاجية المتمثلة في تقديم الرعاية الصحية عالية الجودة للمصابين به، وقد تم تشكيل لجنة تضم الجهات الحكومية المعنية كافة؛ لتكون آلية وطنية تُعنى بجميع المسائل المتعلقة بمكافحة هذا الوباء والوقاية منه. وتجدر الإشارة إلى أن المملكة بدأت مبكراً باتخاذ الإجراءات الاحترازية من انتشار هذا الوباء، ومن أبرزها:

- تعليق سفر المواطنين والمقيمين مؤقتًا، وتعليق الرحلات الجوية من وإلى عدد من الدول التي تفشى فيها هذا الوباء، وتعليق حركة المسافرين عبر عدد من المنافذ البرية مع استمرار السماح بالحركة التجارية والشحن، ومرور الحالات الإنسانية والاستثنائية.
- إيواء المواطنين العالقين في الخارج وتقديم كافة الخدمات الوقائية والطبية والمعيشية والدعم النفسي لهم - دون تمييز - مجاناً.
- تعليق التجمعات والمناسبات الدينية والاجتماعية والثقافية، والحضور إلى مقرات العمل.
- إغلاق الأسواق والمجمعات التجارية باستثناء الصيدليات وأسواق المواد الغذائية، مع توفير جميع المواد الغذائية والطبية والوقائية والاستهلاكية.
- تطبيق أسلوب الحجر المنزلي، والمدن والمناطق المعزولة.
- اتخاذ الإجراءات الاحترازية اللازمة للوقاية من انتشار جائحة كورونا (COVID 19) في السجون، ودور التوقيف، ومؤسسات الرعاية.
- تعليق الدراسة في جميع مناطق المملكة وفي جميع المراحل والتحول للتعلم عن بعد.
- كما تم اتخاذ تدابير بديلة تكفل التمتع بالحقوق التي تأثرت بتلك الإجراءات، ومن أبرزها تفعيل التعليم والعمل، والخدمات الحكومية الأساسية عن بعد. وفي سبيل تعزيز هذه الحقوق، فقد تم إطلاق العديد من المبادرات، ومنها مبادرة "كلنا عطاء" التي تضمنت تزويد الطلاب بشرائح اتصال مجانية، وأجهزة لوحية. كما تم تأجيل أقساط ثلاثة أشهر لكافة العاملين في المجال الصحي الحكومي والخاص الذين لديهم تسهيلات ائتمانية (عقارية، استهلاكية، تمويل تأجيري) تقديراً

(1) يشار إليها لاحقها بكلمة "الاتفاقية" أينما وردت في هذه المذكرة.

لجهودهم، وتم تأجيل تحصيل رسوم الخدمات البلدية على القطاع الخاص لمدة ثلاثة أشهر، وذلك لأكثر من ألف وأربعمائة نشـــاط اقتصـــادي، وإعفاء الوافدين المنتهية إقاماتهم من المقابل المالي، وذلك من خلال تمديد فترة الإقامات الخاصة بهم لمدة ثلاثة أشهر دون مقابل.

- ودعماً للقطاع الخاص للقيام بدوره في تعزيز النمو الاقتصـــادي لدعم الجهود الحكومية لمكافحة جائحة كورونا، فقد تم إطلاق برنامج تصـــل قيمته (50) مليار ســـعودي من البنك المركزي السعودي، ويشمل البرنامج دعم وتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة من خلال ثلاثة عناصر تتمثل في برنامج تأجيل الدفعات وذلك بإيداع مبلغ يصل إلى (30) مليار ريال سعودي، لصالح البنوك وشركات التمويل مقابل تأجيل دفع مستحقات القطاع المالي لمدة ستة أشهر على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبرنامج تمويل الإقراض المتمثل في تقديم التمويل الميسّر للمنشآت الصغيرة والمتوسطة يصل إلى (13,2) مليار ريال، عن طريق منح قروض من البنوك وشركات التمويل لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة لمدة ستة أشهر، وبرنامج دعم ضمانات التمويل، ويشمل إيداع مبلغ يصل إلى (6) مليارات ريال لصالح البنوك وشركات التمويل، لتمكينها من إعفاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من تكاليف برنامج تمويل قروض المنشآت الصغيرة والمتوسطة، بغرض المساهمة في تخفيض كلفة الإقراض للمنشآت المستفيدة من هذه الضمانات خلال العام 2020م، ودعم التوسع في التمويل لمدة ستة أشهر. كما تم تخصيص دعم حكومي من قبل منظومة الموارد البشـــرية والتنمية الاجتماعية لمنشـــآت القطاع بمبلغ (17,3) ريال وذلك لتمكينها من النمو، والإســـهام في دعم النمو الاقتصـــادي والمحافظة على التوظيف في إطار دعم الجهود للتخفيف من آثار التدابير الاحترازية لمكافحة هذا الوباء.

- كما صـــدر القرار الوزاري (قرار وزير الموارد البشـــرية والتنمية الاجتماعية) رقم 142906 وتاريخ 1441/8/13هـ الموافق (6 ابريل 2020م) القاضـي بتعديل اللائحة التنفيذية لنظام العمل وإضـافة المادة رقم (41) والتي تتعلق بتنظيم العلاقة التعاقدية بين العاملين وأصـــحاب العمل في حال اتخذت الدولة من تلقاء نفسها أو بناء على ما تُوصي به منظمة دولية مختصة، إجراءات في شأن حالة أو ظرف يستدعي تقليص ساعات العمل، أو تدابير احترازية تحد من تفاقم تلك الحالة أو ذلك الظرف.

- كما صدر توجيه خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود في 1441/8/6هـ الموافق (30 مارس 2020م)، بعلاج جميع المصابين بجائحة كورونا (COVID 19) أو المحتمل إصابتهم به من المواطنين، والمقيمين، ومخالفي نظام الإقامة مجاناً دون تمييز. كما صدر توجيهه بتحمل الدولة ما نسبته 60% من رواتب الموظفين في القطاع الخاص، حفاظاً على الوظائف.

- وصـــدر قرار مجلس الوزراء رقم 168 بتاريخ 1442/3/10هـ الموافق (27أكتوبر 2020م) بأن يُصـرف مبلغ (000 500) خمسـمائة ألف ريال لذوي العامل المتوفى في القطاع الصـحي بسـبب جائحة كورونا الحكومي أو الخاص مدنيا كان أم عسكرياً، وسعودياً كان أم غير سعودي، ذكراً كان أم أنثى.

- وصـــدر أمر ملكي بتعليق تنفيذ الأحكام والأوامر القضـــائية النهائية المتصـــلة بحبس المدين في قضـــايا الحق الخاص، مع الإفراج المؤقت – بشـــكل فوري – عمن حُبس تنفيذاً لتلك الأحكام والأوامر.

3 – ومن الأدوار التي قام بها المركز الوطني للتعليم الإلكتروني خلال جائحة كورونا ما يلي:

- إعداد الخطة الوطنية لاستمرارية التعليم.
- جمع خطط الجامعات وتحليلها.
- تسهيل الوصول ومشاركة المحتوى الإلكتروني.
- تنفيذ وإطلاق بوابة استمرارية التعليم.
- متابعة تنفيذ الخطط الخاصة باستمرار التعليم.
- التواصل مع الجامعات وتقديم التوصيات والاستشارات.
- توفير العديد من المنصات الإلكترونية.

4 – كما تم اتخاذ العديد من التدابير الاحترازية لمواجهة جائحة كورونا في المساجد، حيث تم منذ بداية الجائحة العمل على تعقيم وتهيئة المســـاجد والجوامع في المملكة والتأكد من وجود الإرشـــادات الاحترازية والوقائية فيها، وتهيئة (760 5) مســـجدا مســـانداً للجوامع لإقامة صـــلاة الجمعة في مناطق المملكة خلال الجائحة وفق الاشـــتراطات الصـــحية لذلك، وطباعة أكثر من (292) ألف لافتة إرشـــادية وتوعوية بعدد من اللغات في توعية المصلين خلال جائحة كورونا.

5 – أطلقت وزارة الداخلية بتاريخ 1441/8/29هـ، الموافق (22 أبريل 2020م) مبادرة (عودة) والتي تقضي بتمكين المقيمين النظاميين وغير النظاميين من تقديم طلبات العودة إلى بلدانهم.

6 – فعلت النيابة العامة التحقيق عن بعد والاستجواب المرئي الذي يحقق ضمانة استجواب المتهم في محل توقيفه أو سـجنه دون إجراءات نقله وشـخوصـه أمام المحقق خلال جائحة كورونا، بما يحقق مأمونية عالية في الحفاظ على صحة الموقوف والمسجون وعدم مخالطتهم لأحد.

7 – وفي مجال القضـــاء فقد قامت وزارة العدل بتفعيل المنظومة العدلية وتمكين المسـتفيدين من تحقيق الإجراءات العدلية والقضـائية الخاصـة بهم خلال جائحة كورونا، وتم تمكين المسـتفيدين من إتمام إجراءاتهم العدلية دون انقطاع، تحت شـعار "العدل عن بعد"، حيث تم إطلاق العديد من الخدمات الإلكترونية، ومنها: خدمة الصلح عن بُعد وحل النزاعات عبر منصة تراضي الرقمية، دون حاجة أطراف النزاع لمراجعة مكاتب المصـالحة، بهدف التيسـير على المسـتفيدين وسـهولة الحصـول على الخدمة، وحفاظا على الصـحة العامة، وتعزيزًا للإجراءات الاحترازية، وكذلك تفعيل العديد من الخدمات عن بعد مثل إصـــدار صـــــــك الملكية الإلكتروني، وتبادل المذكرات القضـــائية، وإصـــــــدار الوكالات، بالإضـــافة إلى برامج التدريب عن بعد، والتراخيص العدلية، ونقل ملكية العقارات، وإتاحـــة خـــدمات محـــاكم التنفيـــذ التي تصل إلى 120 خـــدمـــة إلكترونية مختلفة لجميع المستفيدين من منازلهم دون الحاجة إلى مراجعة محاكم ودوائر التنفيذ.

8 – وعلى الصـــعيد الإقليمي والدولي، فقد دعت المملكة في ضـــوء رئاســـتها لمجموعة العشـــرين لعقد اجتماع قمة اســـتثنائي – افتراضـــي – بهدف بحث ســـبل توحيد الجهود لمواجهة جائحة كورونا، وقد عقد

الاجتماع يوم الخميس 26 مارس 2020م، وصـــدر عنه بيان ختامي تضـــمن تعهدات والتزامات قادة تلك الدول؛ لمكافحة هذا الوباء والحد من انتشـــاره. كما قدمت المملكة دعماً مالياً لمنظمة الصـــحة العالمية قدره (121) مليون دولار أمريكي، اســـتجابة للنداء العاجل الذي أطلقته المنظمة لجميع الدول بغية تكثيف الجهود من أجل اتخاذ إجراءات عالمية لمحاربة جائحة كورونا، وقامت المملكة بتقديم مســـاعدات لعدة دول تتمثل في تأمين أجهزة ومستلزمات طبية عن طريق عدد من الشركات العالمية لمكافحة جائحة كورونا. وقد توجت هذه الجهود، بإعلان المملكة في إطار رئاستها لمجموعة العشرين تعهدها بتقديم (500) مليون دولار أمريكي للمنظمات الدولية لدعم الجهود العالمية في مكافحة هذا الوباء، داعية الدول والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الخيرية والقطاع الخاص إلى المساهمة في هذه الجهود الدولية لسد الفجوة التمويلية اللازمة لمكافحة جائحة كورونا، والتي تقدر بأكثر من 8 مليارات دولار أمريكي وفقاً لمجلس رصد الاستعداد العالمي (Global Preparedness Monitoring Board).

9 - وإيماناً من المملكة بأن النساء هن أكثر الفئات عرضة لتداعيات الأزمات وحماية لحقوق النساء والفتيات وتعزيزها فقد بادرت المملكة العربية الســـعودية مع عدد من الدول خلال أعمال الدورة 75 للجمعية العامة للأمم المتحدة بتقديم مشروع قرار بعنوان: "تعزيز التدابير المتخذة على الصعيدين الوطني والدولي من أجل التصـــدي على وجه الســـرعة لتأثير كوفيد-19 على النســـاء والفتيات"، وتم اعتماده بالإجماع، والذي يحضّ الدول الأعضـاء على ضـمان تلبية الحاجات الخاصـة للنسـاء والفتيات بشـكل أفضـل، ويدعو الأمم المتحدة إلى اعتماد نهج يراعي الاعتبارات الجنســـانية في خططها واســـتراتيجياتها المختلفة التي تهدف إلى تنسيق الجهود الدولية في هذا الصدد.

10 - كما تقَدّمَت المملكة بقرار إلى الدورة الثامنة للمؤتمر الوزاري لمنظمة التعاون الإســـلامي للمرأة بعنوان: "حماية وتمكين المرأة في الدول الأعضاء للتكيُّف والتعافي أثناء الأوبئة والظروف الاستثنائية" والذي يحثّ الدول على وضـع سـياسـات واسـتراتيجيات وطنيّة للتكيُّف والتعافي من الأوبئة واتّخاذ تدابير تشـريعية ومؤسسية وإجرائية تكفل حماية حقوق المرأة والقضاء على كافّة أشكال التمييز ضدّها، لا سيّما في أوقات الجوائح الطارئة كجائحة كوفيد - 19 وتقليل تأثيرها على النساء لا سيّما الفئات الأكثر احتياجًا، مع إشراك النساء والفتيات في وضع وتخطيط هذه السياسات والاستراتيجيات للوصول إلى أفضل النتائج.

11 - وذلك يأتي انطلاقًا من إيمان المملكة العربية السعودية بأهميّة حماية حقوق المرأة في إطار مواجهة الجائحة وجهود التعافي منها والأزمات العالمية؛ وطنيّاً وإقليميّاً ودوليّاً.

12 - وتجدر الإشـارة إلى أن مواجهة المملكة لهذه الجائحة (كورونا) ترتكز على النهج القائم على حقوق الإنســـان من خلال أوجه عدة، ومن ذلك أن جميع التدابير المتخذة لمكافحة هذه الجائحة والحد من آثارها الاقتصـادية والاجتماعية قائمة على مبدأ المسـاواة بين الجنسـين، وكان من نتائج هذا النهج أن حقوق المرأة لم تتأثر ســلباً بهذه الجائحة ولا بالتدابير المتخذة لمواجهتها، كما أن المرأة شـــاركت بفاعلية في مختلف تلك التدابير الرامية إلى مكافحة هذه الجائحة والحد من آثارها على قدم المساواة مع الرجل.

الإجابة على الفقرة (2) من قائمة القضايا والمسائل

13 - تتضـافر أنظمة المملكة في حظر أي تمييز أو استثناء أو تقييد أو تفضـيل يقوم على أساس العرق أو اللون أو النسب أو الأصل القومي أو الاثني أو على أساس الجنس ينتج عنه تعطيل أو عرقلة الاعتراف بحقوق الإنسان والحريات الأساسية أو التمتع بها أو ممارستها، على قدم المساواة، في مختلف ميادين الحياة

العامة. وقد تضمن النظام الأساسي للحكم مبدأ المساواة في المادة (8) منه؛ كما تضمن النظام نصاً صريحاً يقضي بحماية حقوق الإنسان، حيث تضمنت المادة (26) منه على أن تحمي الدولة حقوق الإنسان، وفق الشريعة الإسلامية.

14 - وفيما يتعلق بالأنظمة الأخرى، فقد تضمن نظام الخدمة المدنية في مادته (الأولى) على أن الجدارة هي أساس اختيار الموظفين في شغل الوظائف العامة، وأكد نظام العمل في مادته (الثالثة) بأن المواطنين متساوون في حق العمل دون أي تمييز على أساس الجنس أو الإعاقة أو السن أو أي شكل من أشكال التمييز الأخرى، سواءً أثناء أداء العمل أو عند التوظيف أو الإعلان عنه، ويهدف النظام الصحي إلى ضمان توفير الرعاية الصحية الشاملة المتكاملة لجميع السكان بطريقة عادلة وميسرة ومنظمة وفقاً للمادة (الثانية) منه. كما نصت المادة (5) من نظام مزاولة المهن الصحية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/59) وتاريخ 1426/11/4هـ الموافق (6 ديسمبر 2005) على أن "يزاول الممارس الصحي مهنته لمصلحة الفرد والمجتمع في نطاق احترام حق الإنسان في الحياة وسلامته وكرامته، وتضمنت الفقرة (1) من المادة (16) من النظام بأنه لا يجوز للممارس الصحي الاعتذار عن علاج مريض لأسباب مبنية على اختلاف الدين أو اللون أو الجنس أو العرق، كما تضمن نظام الإعلام المرئي والمسموع في المادة (5) منه عدم التعرض إلى ما من شأنه إثارة النعرات والفرقة والكراهية بين المواطنين، والتحريض على العنف، وتهديد السلم المجتمعي.

15 - ولضمان الحماية من التمييز في سوق العمل أطلقت وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية مبادرة تهدف إلى تدريب ورفع الوعي المراقبين بالأنظمة التي تحظر التمييز في سوق العمل، والعمل على تطبيق العقوبات في حالة رصد التمييز في سوق العمل بناء على الفقرة (43) من جدول المخالفات والعقوبات التي تنص على "قيام صاحب العمل بأي عمل يحتوي على أي نوع من التمييز على المتقدم للعمل لديه مما يشكل إبطال أو إضعاف تطبيق تكافؤ الفرص" بالإضافة إلى توفير قنوات الإبلاغ عن مثل هذه الممارسات.

16 - وتستفيد المرأة العاملة من أحكام نظام العمل، سواءً ما يتعلق بالأجور، أو الإجازات مدفوعة الأجر أو مكافأة نهاية الخدمة وغير ذلك، وتستفيد أيضاً على قدم المساواة مع الرجل العامل من نظام التأمين ضد التعطل عن العمل (ساند)، وبرامج إعانة البحث عن عمل من حيث مقدار الإعانة، ومدتها، والبرامج التدريبية المقدمة لطالب العمل، ودعم توظيفها من قبل صندوق الموارد البشرية كما تستفيد من نظام التأمينات الاجتماعية فيما يتعلق بالمعاشات التقاعدية.

17 - يعتبر صدور الأمر السامي رقم (33322) الصادر في 1438/7/21هـ الموافق (2017/4/18) إعمالاً فعلياً للمساواة بين الجنسين في جميع الإجراءات والخدمات، حيث قضى هذا الأمر على جميع الجهات عدم مطالبة المرأة بالحصول على موافقة ولي الأمر عند تقديم الخدمات لها أو إنهاء الإجراءات الخاصة بها، كما تم إجراء العديد من التعديلات التشريعية في يوليو 2019؛ لضمان المساواة بين الجنسين بما في ذلك تعديل نظام وثائق السفر ولائحته التنفيذية، بما يكفل حصول المرأة على جواز السفر، والسفر إلى الخارج على قدم المساواة مع الرجل، وتعديل نظام الأحوال المدنية بما يكفل المساواة بين الجنسين في الحصول على الوثائق المدنية، والإبلاغ عن الوقائع المدنية، وتعزيز استقلالية المرأة، وتعديل نظام العمل لضمان المساواة بين الجميع في الحقوق والواجبات، وشروط الخدمة، حيث شملت التعديلات، تعديل المادة (3) بما يؤكد عدم جواز التمييز على أساس الجنس أو الإعاقة أو السن أو أي شكل من أشكال التمييز الأخرى في إطار العمل، وتعديل المادة (155) بالنص على حظر فصل العاملة أو إنذارها بالفصل أثناء

حملها أو تمتعها بإجازة الوضـع، ويشـمل ذلك مدة مرضـها الناشـئ عن أي منهما، وتعديل نظام التأمينات الاجتماعية، بما في ذلك تعديل المادة (38) بما يحقق المسـاواة بين الرجل والمرأة في سـن التقاعد بحيث يكون (60) سنة لكلا الجنسين. هذا بالإضافة إلى تمكين المرأة من المشاركة في مختلف الأنشطة الثقافية والرياضية والترفيهية على قدم المساواة مع الرجل ابتداءً من عام 2018

18 – صدر قرار مجلس الوزراء رقم (416) في 1444/6/17هـ الموافق (10 يناير 2023) القاضي بالموافقة على السياسة الوطنية لتشجيع تكافؤ الفرص والمساواة في المعاملة في الاستخدام والمهنة، والتي تهدف إلى القضاء على أي تمييز في هذا المجال من خلال تطوير الأنظمة والسياسات التي تحد وتمنع التمييز في العمل وإطلاق حزمة من الإجراءات والبرامج والمبادرات الهادفة لتعزيز مشاركة المرأة وتمكين الفئات الأقل فرصاً من دخول سوق العمل والاستمرار فيه، ودعم تنفيذ السياسة بإجراءات فعالة.

19 – وقد قامت وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بإطلاق مجموعة من المبادرات والبرامج، منها: تحفيز ودعم التوازن في سوق العمل وبرنامج التدريب، والتوجيه القيادي للكوادر النسائية، ومبادرة التدريب الموازي، وتشجيع العمل عن بُعد، والعمل المرن، والعمل الحر، وأطلقت المنصة الوطنية للقياديات النسائية السعودية، كما قام صندوق تنمية الموارد البشرية بالعمل على برامج الدعم والتهيئة للمرأة، مثل: برامج دعم التوظيف، و "قرة" لدعم الأم الموظفة من خلال الاهتمام بأطفالها خلال ساعات عملها، وبرنامج "وصول" الذي يسهل على المرأة العاملة التنقل من وإلى العمل وغيرها من البرامج.

20 – وفيما يتعلق بالمساواة في الأجور عن العمل ذي القيمة المتساوية، فقد تضمن النموذج الموحد للائحة تنظيم العمل منع أي تمييز في الأجور بين العاملين والعاملات عن العمل ذي القيمة المتساوية، وتجدر الإشارة إلى أن المملكة طرفٌ في اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم (100) الخاصة بمساواة العمال والعاملات عن العمل ذي القية المتساوية، واتفاقية رقم (111) الخاصة بالتمييز في الاستخدام والمهنة.

21 – كما قامت وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات بتوفير المزيد من الفرص الوظيفية للمرأة، ومنها الوظائف القيادية، واستحدثت برامج تدريبية بهذا الشأن، لتصل نسبة مشاركة المرأة إلى 30,49%، فيما أسهمت مبادرات المستقبل في عدة مجالات تقنية حديثة وتقليدية وناشئة ومن ذلك تأهيل 232 30 متدربةً، وتوظيف 311 15 امرأةً. وأطلقت الوزارة العديد من البرامج لرفع نسبة القياديات؛ شملت برنامج قائدات في العالم الرقمي، وجائزة قائدات التقنية، إلى جانب تحفيز الأفكار الخلاقة من خلال برنامج رواد التقنية، مستهدفًا رواد الأعمال المبتكرين حيث قدم في نسخته الثانية نحو 806 1 فكرة من رائدات الأعمال اللاتي شكلن نسبة 40% من المشاركين، وقدَّمت مبادرة بعنوان العطاء الرقمي بهدف محو الأمية الرقمية ونشر الوعي الرقمي بين أفراد المجتمع، إذْ شكَّلَ الإناث 110 194 من الأعضاء، إلى جانب عدة فعاليات سلطت الضوء على تمكين المرأة، ومنها: مؤتمر" تمكين تميز" لإبراز أهم الشخصيات النسائية الملهمة.

22 – وبادرت الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في نشر ثقافة ريادة الأعمال النسائية ليصل عدد المستفيدات منذ عام 2016 إلى عام 2021م ما يقارب (3) مليون مستفيدة، وارتفع نسبة عدد المنشآت النسائية إلى 45% مقارنة بعام 2022م.

23 – كما زادت نسبة مشاركة المرأة بوزارة التعليم وشغلت وظائف أكاديمية وإدارية وقيادية، على مستوى التعليم العام والجامعي، وتم إطلاق مبادرات في مجال البحث والابتكار والتطوير موجهه للمرأة الأكاديمية،

نتج عنها ارتفاع معدل النشر العلمي المصنّف بنسبة 91%، خلال الأعوام الثلاثة الماضية، إضافة إلى ارتفاع نسبة الأوراق العلمية للباحثات إلى 52%.

24 - وفي القطاع الشبابي والرياضي عزَّزت وزارة الرياضة من مشاركة المرأة في مختلف الرياضات، وأسست 36 منتخبًا نسائيًّا في مختلف الألعاب لأول مرة، كما عملت على إطلاق البطولات النسائية، والاستضافات الدولية لعدد من البطولات. وقد بلغ عدد اللاعبات المسجلات في الاتحادات والرياضات المختلفة (787 14) لاعبة، وتشغل النساء (69) منصباً قيادياً مع وجود (7) رئيسات، وبلغ إجمالي النساء اللاتي يشغل منصب ورئيس ومدير وعضو مجلس إدارة في إطار الرياضة بشكلٍ عام (93) سيدة، وبلغ معدل المشاركات الأسبوعية (038 6) ، وبلغ إجمالي الأندية النسائية (135) نادياً.

25 - كما تم إطلاق عدد من المبادرات الخاصة بدعم وتمكين المرأة في مجال الثقافة وممارسة النشاطات المختلفة من الحرف، وقد بلغ عدد النساء الملتحقات بوزارة الثقافة (584) بما يمثل نسبته 45% من إجمالي الموظفين. وبلغت نسبة القيادات النسائية على مستوى الوزارة 25%.

26 - وتجدر الإشارة إلى دور وزارة الثقافة وهيئاتها في دعم المرأة وذلك من خلال منصة التراخيص الثقافية "أبدع" والتي أطلقتها الوزارة لترخيص الممارسين في كافة لمجالات الثقافية دون تمييز بين الجنسين وعلى سبيل المثال: (في مجال الأدب - رخصة الوكيل الأدبي، في مجال فنون الطهي - رخصة مأكولات شعبية، في مجال الفنون البصرية - رخصة صالات العرض للفنون البصرية، في مجال المكتبات - رخصة تقديم خدمات المكتبات، في مجال الآثار - رخصة مسح أثري أو تنقيب عن الآثار، في مجال المسرح والفنون الأدائية - رخصة فرقة مسرح وفنون أدائية، في مجال الترجمة - رخصة مزاولة مهنة الترجمة، في مجال الموسيقى - رخصة ممارس موسيقى.. إلخ، وغيرها الكثير من التراخيص بمختلف المجالات، كما تضمنت أخر إحصائية بأن عدد النساء المرخص لهن من خلال المنصة ما يقارب 099 3 من السيدات

27 - نتيجة لهذه الجهود، ارتفع معدلَ مشاركة في قوة العمل في سوق العمل من 17 % عام (2017 م) (خط الأساس) إلى 36% في عام (2023م)، متجاوزاً بذلك مستهدفات برنامج التحول الوطني، الذي يعد من برامج "رؤية السعودية 2030".

28 - هناك عدة إجراءات اتخذتها المملكة خلال الخمس سنوات الماضية لتحسين النتائج الصحية للمرأة وتتمثل في الاتي:

- توفر الخدمات الصحية لما قبل الزواج من خلال برنامج الزواج الصحي الذي يقدم فحوصات أساسية لبعض الامراض الوراثية وبعض الامراض المعدية والمنقولة جنسيا لتقليل والحد من الأثار الصحية الضارة التي تنتج منها وتؤثر على صحة الأم والجنين
- كذلك توفر والتوسع في حزمة الخدمات الصحية الأساسية التي تعني بالنساء قبل وأثناء الحمل وخلال وما بعد الولادة. حيث تقدم هذه الخدمات بجميع المراكز الصحية الأولية مع توفرها بالعيادات المتنقلة التي تغطي المناطق النائية والريفية. وتشمل هذه الخدمات الفحص المبكر لبعض الأمراض حسب برتوكول متابعة الحامل من خلال الزيارات الأساسية وتوفير التطعيمات والعلاجات التي تحتاجها مع توفير خدمة النصح والإرشاد الصحي وفقا لمرحلة الحمل. كما تتم الولادة بواسطة كادر صحي مؤهل ومتابعتها صحياً هي والمولود بعد الولادة.

- حماية للأم والجنين تم اعتماد فحص مرض نقص المناعة البشري من الفحوصات الأساسية والإلزامية التي يجب أن تعمل لكل امرأة حامل لتقليل مخاطر الإصابة لدي الجنين ويلتزم البرنامج الوطني لمكافحة الإيدز بتوعية وتعريف أفراد المجتمع بما فيهم الأم والطفل عن المرض مع توفير حملات توعوية متواصلة من أجل الوصول إلى الأهداف الإنمائية العالمية.
- تقدم وزارة الصحة خدمات الفحص المبكر لسرطان الثدي والقولون والمستقيم لجميع النساء المستهدفات للتقليل من معدل المراضة والوفيات منها.
- كذلك يتم الفحص المبكر للأمراض المزمنة بصورة دورية بجميع مراكز الرعاية الأولية ويشمل الفحص داء السكري، ارتفاع ضغط الدم، السمنة، والصحة النفسية متمثلة في الاكتئاب والقلق.

29 – وفي مجال الأحوال الشخصية، فيتناول نظام الأحوال الشخصية الصادر في 8 مارس 2022م الأحكام المنظمة للعلاقة الأسرية، ويهدف إلى الحفاظ على استقرار الأسرة باعتبارها المكون الأساسي للمجتمع، وضبط السلطة التقديرية للقضاء بما يعزز استقرار الاحكام القضائية ويحد من اختلاف الاحكام، وتأطير العلاقات بين أفراد الاسرة وحماية حقوقهم، وتسريع الفصل في المنازعات الأسرية، ويقوم النظام على أحكام تعزز المساواة التكاملية بين الجنسين أو المساواة في النتائج، والتي تراعي أدوار كلٍ منهما في إطار الأسرة وتحقق العدل في نهاية المطاف، وعليه فإن النظام لم يتضمن أي حكمٍ ينطوي على تمييز يكون من نتائجه توهين أو إحباط الاعتراف للمرأة بحقوقها وحرياتها وإنما يحقق العدالة والتماسك الأسري.

30 – وحدد نظام الأحوال الشخصية في المادة (42) منه حقوق والتزامات الزوجين بما يكفل تحقيق المساواة والتوازن بين المسؤوليات والواجبات، حيث أوجبت هذه المادة على الزوجين حسن المعاشرة بينهما بالمعروف، واحترام كرامة كل منهما بما يؤدي للمودة والرحمة بينهما، وعدم إضرار أحدهما بالآخر مادياً أو معنوياً، والسكن في بيت الزوجية بمبيت الزوج فيه وبقاء الزوجة معه، والمحافظة على مصلحة الأسرة، ورعاية الأولاد وحسن تربيتهم، وأوجبت على الزوج النفقة بالمعروف بغض النظر عن حالة الزوجة المادية، حيث تضمنت المادة (44/1) من القانون على أن نفقة كل إنسان في ماله، إلا الزوجة فنفقتها على زوجها ولو كانت موسرة [غنيَّة]، وذلك أن النفقة حق من حقوقها، وللزوجة بموجب أحكام النظام رفع دعوى قضائية في حال امتناع الزوج عن دفع النفقة الزوجية، وتنظر المحكمة (محكمة الأحوال الشخصية) في الدعوى، وإذا ثبت لها أن الزوج بالفعل قد امتنع عن دفع النفقة لأسباب غير مشروعة، فإنها تحكم لصالح الزوجة، وتجبر الزوج على دفع النفقة، وتحدد المحكمة مقدار النفقة ونوعها وهل تكون نقدية أم عينية.

31 – كما أن طاعة الزوجة لزوجها لم ينص النظام على أنها مطلقة وإنما لا بد أن تكون بالمعروف، بمعنى أن أي طاعة للزوج يترتب عليها ضرر على الزوجة تخرج من دائرة المعروف، والزوجة غير ملزمة بها، ولم ينص النظام – ولو ضمناً – على ما يُعطي الزوج الحق على إكراه الزوجة على طاعته فضلاً عن الاعتداء عليها أو إساءة معاملتها أو غيره من صور وأشكال الإيذاء، ولو حدث ذلك بالفعل، فإن للزوجة كما لغيرها من المتضررين اللجوء إلى الجهات المختصة التي أوجب النظام عليها اتخاذ الإجراءات اللازمة لحمايتها ومسائلة الفاعل بناءً على النصوص النظامية المتعلقة بالحماية من الإيذاء (نظام الحماية من الإيذاء 2013) كما أن كل صور الإيذاء تُعد من الضرر الموجب لفسخ النكاح بناء على طلب الزوجة وفقا للمادة (108) من نظام الأحوال الشخصية. وتجدر الإشارة إلى أنه قد تم تعديل المادة (91) من نظام

الأحوال المدنية لتكون يعد رب الأســـرة في مجال تطبيق هذا النظام هو الأب أو الأم بالنســـبة إلى الأولاد القصر.

الإجابة على الفقرة (3) من قائمة القضايا والمسائل

32 - كفلت أنظمة المملكة حق اللجوء إلى القضـاء للجميع على قدم المسـاواة، حيث نصـت المادة (47) من النظام الأسـاسـي للحكم على أن "حق التقاضـي مكفول بالتسـاوي للمواطنين والمقيمين"، وقد تضـمنت الأنظمة القضـائية والقرارات والتعليمات الصـادرة عن الجهات العدلية أحكاماً تيسَّر اللجوء إلى القضـاء وتعزز مبدأ المســـاواة أمامه، كما صـــدرت تعليمات تدخل في مفهوم التمييز الإيجابي، ومن ذلك تمكين المرأة في القضـــايا المتعلقة بالمســائل الزوجية واللاحقة لفســخ عقد الزواج؛ من إقامة الدعوى في مكان إقامتها أو في أقرب محكمةٍ لها اســتثناءً من الأصــل الوارد في المادة (36) من نظام المرافعات الشــرعية والذي تضــمن وجوب إقامة الدعوى في بلد المدعى عليه، وتجدر الإشـــارة إلى أن القضـــايا الأســـرية في محاكم الأحوال الشــخصــية تعد من قضــايا الجلســة الواحدة، وألا يتجاوز نظرها في جميع الأحوال الأســبوع الواحد، حيث يتضـمن نظام المرافعات الشـرعية جميع ما يتعلق بإجراءات الطلاق من حضـانة ونفقة وزيارة وغيرها، بهدف التعجيل في إنهاء القضـــايا الأســـرية، كما تم الإلزام بإصـــدار وثيقتي زواج إحداهما للزوج والأخرى للزوجة، وذلك لتعزيز حق المرأة عند اللجوء إلى القضـاء. وأسـهم صـدور نظام الأحوال الشـخصـية في سـرعة إنجاز القضـايا المتعلقة بالأسـرة، وعزز من القدرة على التنبؤ بالأحكام القضـائية واسـتقرارها، وحدَّ من تباينها، كما أسهم في رفع جودة وكفاءة الأحكام.

33 - وقد زادت مشـاركة المرأة في المجال العدلي، حيث يعمل ضـمن وزارة العدل نحو 538 3 موظفة كما تم ورفع نسبة المحاميات السعوديات عبر الترخيص لـــ 136 2 محامية، إلى جانب تخصـيص برامج تدريبية للمحاميات استفاد منها 165 3 متدربة، وتمكين 703 ممثلات نظاميات.

34 - كما عملت النيابة العامة على استقطاب سيدات مؤهلات للعمل كعضـوات في النيابة العامة (وهي جزء من السلطة القضـائية) على قدم المساواة مع أعضـاء النيابة العامة من الرجال ابتداءً من يناير 2018م، وكذلك الحال بالنســبة للوظائف العســكرية حيث تم فتح باب القبول والتســجيل لشــغل عدد من الوظائف العسكرية للسيدات.

35 - وبالنسبة للنساء والفتيات ضـحايا الاعتداء الجنسـي، فتجدر الإشـارة إلى أنهن لا تتم معاقبتهن كما ورد في الملاحظـة، بل يتم الانتصـــاف لهن، وذلك بإيقاع العقوبات المقررة نظـاماً على الجـاني، وتقديم المساعدة الصحية والاجتماعية والقانونية لهن، وقد نصت المادة (16) من نظام الإجراءات الجزائية على أنه "للمجني عليه أو من ينوب عنه، ولوارثه من بعده، حق رفع الدعوى الجزائية في جميع القضـــايا التي يتعلق بها حق خاص، ومباشـرة هذه الدعوى أمام المحكمة المختصـة. وعلى المحكمة في هذه الحال إبلاغ المدعي العام بالحضور".

36 - ما تقدم من معلومات، يوضـــح بجلاء أن للمرأة الحق في اللجوء إلى القضـــاء والحصـــول على الانتصـاف على قدم المسـاواة مع الرجل، وبالنسـبة لما أُشـير إليه من أن القضـاة يتمتعون بسـلطة تقديرية فقد أعلن صـاحب السـمو الملكي الأمير محمد بن سـلمان بن عبد العزيز آل سـعود، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء عن عزم المملكة على إصـدار منظومة التشـريعات القضـائية، وقد صـدر منها نظام الإثبات ونظام الأحوال الشـخصـية ونظام المعاملات المدنية، ويجري العمل حالياً مشـروع نظام العقوبات، وهذه الأنظمة

ستُسهم في إمكانية التنبؤ بالأحكام ورفع مستوى النزاهة وكفاءة أداء الأجهزة العدلية وزيادة موثوقية الإجراءات وآليات الرقابة، كونها ركيزة أساسية لتحقيق مبادئ العدالة التي تفرض وضوح حدود المسؤولية، واستقرار المرجعية النظامية بما يحدّ من الفردية في إصدار الأحكام.

37 - ويقوم مركز التدريب العدلي وهو مركز تدريبي حكومي يتبع لوزارة العدل، مختص في التدريب والتأهيل بالمجال العدلي والقانوني، ويسعى المركز إلى المساهمة الفاعلة لتحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030 من خلال الارتقاء بجودة المخرجات والممارسات التدريبية والتأهيلية وتعزيز موثوقيتها، إضافة إلى زيادة تفاعل المركز محلياً ودولياً، ورفع مستوى كفاءة العمليات المؤسسية، وبلغت عدد البرامج التدريبية 6 866 برنامج وعدد 450 39 متدرب ومتدربة حتى يناير 2024م.

38 - الأحكام القانونية المعمول بها في المملكة لا تميز ضد المرأة، فالرجل والمرأة متساويان أمام القانون، وتحكم الشهادة وفقاً للشريعة الإسلامية عموماً عدد من الضوابط والشروط سواء كان الشاهد رجلاً أو امرأة، وتخضع لتقدير القضاء كغيرها من أدلة الإثبات، وتجدر الإشارة إلى أن شهادة المرأة في بعض القضايا مقدمة على شهادة الرجل.

الإجابة على الفقرة (4) من قائمة القضايا والمسائل

39 - المملكة متقيدة بالمعايير الدولية المتعلقة بتطبيق عقوبة الإعدام، ومن ذلك أن عقوبة الإعدام في المملكة لا تفرض إلا في الجرائم الأشد خطورة، وبناءً على نصٍ تشريعي، ولا يحكم بها إلا بعد توافر أدلة واضحة ومقنعة لا تترك مجالاً لأي تفسير بديل للوقائع، وبموجب حكم نهائي صادر عن محكمة مختصة وبعد توافر جميع الضمانات القانونية بما في ذلك توفير المساعدة القانونية، وأن الحكم الصادر بعقوبة الإعدام من محكمة الدرجة الأولى، يخضع للاستئناف الوجوبي لدى محكمة الاستئناف، ويُراجع بعد ذلك من قبل المحكمة العليا، وبالتالي فإن مثل هذه القضايا تُنظر من قبل (13) قاضياً في مختلف مراحل النظر القضائي، وغير ذلك من الضمانات التي تتفق مع المعايير الدولية ذات الصلة.

40 - صدر الأمر السامي رقم (25803) وتاريخ 1439/5/29 هـ بشأن تقديم المساعدة الحقوقية للنساء والأطفال في حالات الإيذاء، المتضمن توجيه وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بالتنسيق مع الهيئة السعودية للمحامين، للحصول على قائمة دورية بأسماء المحامين المتبرعين وعناوينهم لتقديم المعونة القضائية، والتعاون معهم عملاً بالفقرة (11) من المادة (13) من تنظيم الهيئة السعودية للمحامين. وقد تلقت الهيئة العديد من طلبات المعونة القضائية المقدمة من نساء مواطنات ومقيمات خلال عام 2023م، وتمت دراستها وإحالة (68) طلب مقدم من نساء مواطنات و (30) طلب آخر مقدم نساء مقيمات لمحامين متطوعين لتقديم المعونة لهن.

41 - وبالنسبة لحالات الدفاع الشرعي، فتجدر الإشارة إلى أن الدفاع الشرعي سبب من أسباب الإباحة وينفي عن السلوك المرتكب صفة الجريمة كلياً متى توافرت شروطه، وبالتالي فلا عقوبة على السلوك إطلاقاً، متى توافرت شروط حق الدفاع لدى مرتكب الفعل.

الإجابة على الفقرة (5) من قائمة القضايا والمسائل

42 - تم إنشاء مجلس شؤون الأسرة بقرار مجلس الوزراء رقم (443) وتاريخ 1437/10/20هـ الموافق (2016/7/25م)، ليتولى مهمة رعاية شؤون الأسرة، حيث تضمنت المادة (6) من تنظيمه أن يشكل ما يلزم

من لجان فنية على أن يكون من بينها لجنة الطفولة، ولجنة كبار السـن، ولجنة المرأة، كما تم تعديل تنظيمه بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (443) وتاريخ 1443/8/12هـــــ الموافق (15 مارس 2022م) وذلك بأن يرتبط مجلس شؤون الأسرة بمجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية مما يمثل تعزيزاً لاستقلالية المجلس، ودعماً له في أدائه لأعماله، ويخصص له اعتمادات مالية مستقلة في الميزانية العامة للدولة.

43 – ويعنى مجلس شـؤون الأسـرة من خلال لجنة المرأة ببحث قضـايا المرأة ووضـع الاسـتراتيجيات والتشريعات لتمكين المرأة في كافة جوانب حياتها والقضاء على التمييز ضدها، حيث تم إعداد مشروع الخطة الوطنية للمرأة تحت مشروع الاستراتيجية الوطنية للأسرة في المملكة العربية السعودية بالعمل والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة وبعد موائمتها مع أهداف رؤية المملكة 2030 ومبادراتها والأهداف العالمية للتنمية المستدامة والمؤشرات العالمية الخاصة بالمرأة.

44 – كما تم تشكيل مجلس الإدارة ليضم جميع الوزارات والجهات الحكومية ذات العلاقة بالأسرة لتكوين رؤية مشتركة للأسرة، فكان على النحو التالي:

- وزير الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية (رئيسا)
- ممثل من وزارة الداخلية
- ممثل من وزارة العدل
- ممثل من وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية
- ممثل من وزارة الاقتصاد والتخطيط
- ممثل من وزارة الصحة
- ممثل من وزارة الثقافة
- ممثل من وزارة التعليم
- ممثل من هيئة حقوق الإنسان
- ممثل من الهيئة العامة لتنظيم الاعلام
- اثنان من المختصين والمهتمين بشؤون الطفولة
- اثنتان من المتخصصات والمهتمات بشؤون المرأة

45 – يهدف المجلس إلى تعزيز مكانة الأسـرة ودورها في المجتمع والنهوض بها، والمحافظة على أسـرة قوية متماسكة ترعى أبناءها وتلتزم بالقيم الدينية والأخلاقية والمثل العليا، وله في سبيل تحقيق ذلك ممارسة الصلاحيات والاختصاصات اللازمة وعلى الأخص ما يلي:

- إعداد مشـروع اسـتراتيجية للأسـرة بالتنسـيق مع الجهات ذات العلاقة، ورفعه لاسـتكمال الاجراءات النظامية، ومتابعة تنفيذها وتقويمها بصفة دورية.
- العمل على قيام الجهات الحكومية والأهلية ذات العلاقة بالأســرة بأدوارها، وتحقيق غاياتها، والتنسيق بينها؛ لتكوين الرؤية المشتركة للأسرة.

- التوعية بحقوق أفراد الأسرة وواجباتهم في الإسلام.
- تحديد المشكلات والمخاطر التي تتعرض لها الأسرة، والعمل على وضع الحلول المناسبة لها.
- توعية المجتمع بأهمية قضايا الأسرة، وسبل معالجتها.
- تشجيع المشاركة الأهلية في الاهتمام بقضايا الأسرة، وطرح الحلول لمعالجتها.
- تقديم الرأي للجهات المعنية حيال التقارير الوطنية التي تعد عن الأسـرة (الطفولة، والمرأة، وكبار السن) في المملكة.
- إبداء الرأي حيال التقارير والدراسات والاستفسارات والتوصيات التي تصدرها الهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية حول النشاطات والبرامج المتعلقة بشؤون الأسرة، واقتراح المرئيات والتوصيات في شأنها وذلك دون الإخلال باختصاصات الجهات المعنية.
- إبداء المقترحات في شأن التشريعات ذات العلاقة بالأسرة.
- إعداد قاعدة معلومات بشؤون الأسرة.
- التعاون مع الهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية المعنية بشؤون الأسرة، والمشاركة في المؤتمرات والندوات التي تعقد لبحث قضايا الأسرة من خلال اللجان المختصة.
- التعاون مع مراكز البحوث المحلية والعالمية؛ لإجراء البحوث والدراسات المتعلقة بشؤون الأسرة.

الإجابة على الفقرة (6) من قائمة القضايا والمسائل

46 - بالنسبة لإنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان وفق مبادئ باريس 1993، فإن هيئة حقوق الإنسان تتمتع بالاستقلال التام في ممارسة مهامها، وتعزيزاً لاستقلاليتها؛ فقد صدر قرار مجلس الوزراء رقم (237) وتاريخ (14 مارس 2016م)، متضـمناً العديد من التعديلات على تنظيم الهيئة ومن أهمها ارتباط الهيئة بالملك مباشرة بعد أن كانت ضمن أجهزة السلطة التنفيذية، ويُعد مجلس الهيئة السلطة المهيمنة على شؤون الهيئة وتصـريف أمورها وفقاً للمادة (5) من تنظيمها، ويتكون مجلس الهيئة الحالي من رئيس ونائب للرئيس وثلاثة وعشرون عضواً مؤهلين تأهيلاً عالياً في المجالات ذات العلاقة بحقوق الإنسان، ومشهوداً لهم بالنزاهة والكفاية والخبرة في ميدان حقوق الإنسـان، وهم من مختلف فئات وأطياف المجتمع، كما تقوم هيئة حقوق الإنسان بإبداء المشورة والتوصيات والمقترحات للحكومة، بشأن جميع المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان، وتعد تقارير سـنوية عن حالة حقوق الإنسـان في المملكة، وتقوم بمتابعة الجهات الحكومية لتنفيذ الأنظمة واللوائح المتعلقة بحقوق الإنسـان والكشـف عن الانتهاكات أو التجاوزات، وتبدي الرأي فيما يتعلق بمشـروعات الأنظمة، والأنظمة القائمة، وفي الصـكوك الدولية لحقوق الإنسـان فيما يتعلق بانضـمام المملكة إليها، وهي الجهة المشرفة على إعداد تقارير المملكة التي تقدم إلى هيئات وآليات الأمم المتحدة.

47 - كما تقوم الجهات المعنية بحسـب اختصـاصـاتها بإعمال حقوق الإنسـان دونما أي تمييز، وتتولى معالجة الممارسـات التمييزية من خلال تدابير الرقابة والتوعية ونحو ذلك، وتقوم هيئة حقوق الإنسـان بالتأكد من تنفيذ الجهات الحكومية المعنية للأنظمة واللوائح المتعلقة بحقوق الإنسـان والكشـف عن التجاوزات التي تشـكل تمييزاً واتخاذ الإجراءات النظامية اللازمة بشـأنها، وتتابع الجهات الحكومية لتطبيق ما يخصـها من

الصـــكوك الدولية لحقوق الإنســـان التي انضـــمت إليها المملكة، والتأكد من اتخاذ تلك الجهات الإجراءات اللازمة لتنفيذها.

48 - وتقوم الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وهي جهة غير حكومية تتمتع باستقلال مالي وإداري، وغير خاضـــعة لإشـــراف أو رقابة أي جهاز حكومي، بالتأكد من تنفيذ ما ورد في النظام الأســـاســـي للحكم وفي الأنظمة الداخلية في المملكة ذات العلاقة بحقوق الإنسـان وتنفيذ التزامات المملكة وفق ما ورد في الصـكوك والمواثيق الدولية، وتتلقى الشـــكاوى وتتولى متابعتها مع الجهات المختصـــة والتحقق من التجاوزات المتعلقة بحقوق الإنسان.

الإجابة على الفقرة (7) من قائمة القضايا والمسائل

49 - شـــهدت الســـنوات القليلة الماضـــية تطوراً كبيراً في مجال تعزيز دور المجتمع المدني وحمايته في إطار رؤية المملكة 2030، ومن ذلك تزايد عدد الجمعيات والمؤسـسـات الأهلية في المملكة، حيث بلغ أكثر من (000 4) جمعية ومؤســـســـة، وأصـــدر المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي لائحة تنظيم عمل صـندوق دعم الجمعيات في أغسـطس 2022 بهدف تقديم دعم مالي للجمعيات الأهلية وذلك لخدمة مختلف المجالات ومنها على سبيل المثال لا الحصر: (الأسرة، المرأة، الطفل، الأيتام، الشباب، الحجاج والمعتمرين، حماية المســـتهلك، بناء المســـاكن، التوظيف والتدريب وغيرها) ويســـعى المركز من خلاله تنمية الموارد والاســتثمارات، وتفعيل الشــراكات لتحقيق اســتدامتها المالية للقطاع غير الربحي، وتعظيم أثرها الاجتماعي والارتقاء بخدماتها المقدمة لجميع فئات المجتمع وتم تقديم دعم مالي بما يتجاوز (737 314 3) مليون دولار حتى تاريخه.

50 - تم تعديل اللائحة التنفيذية لنظام الجمعيات والمؤســســات الأهلية في المادة (19) الفقرة (2) والتي أجازت مشاركة من هم بسن الخامسة عشر في القطاع غير الربحي وذلك من خلال الحصول على العضوية في الجمعيات العمومية للجمعيات الأهلية لتعزيز قيم التكافل بين أفراد المجتمع، وبالتالي يمكن للفتيات دون سن (الثامنة عشرة) الحصول على عضويات الجمعيات العمومية للجمعيات الأهلية.

الإجابة على الفقرة (8) من قائمة القضايا والمسائل

51 - تسـتهدف برامج وأنشـطة التثقيف بحقوق الإنسـان والتربية عليها التي تضـطلع بها الجهات المعنية ومنها وزارة التعليم، ووزارة الثقافة، ووزارة الإعلام، وهيئة حقوق الإنســان؛ معالجة وتصــحيح القوالب النمطية السلبية، والتصورات الخاطئة التي تمثل تمييزاً ضد المرأة أو قد تؤدي إلى ذلك، هذا بالإضافة إلى الدور الذي تقوم به هيئة كبار العلماء في تصحيح المفاهيم الخاطئة والمسيئة للمرأة التي تربط بأحكام الشريعة الإسلامية وذلك من خلال إصدار البيانات، ونشرها في وسائل الإعلام ومن خلال حسابات الهيئة على مواقع التواصل الاجتماعي، والبرامج الإعلامية التي يتم فيها اسـتضـافة أعضـائها، وكذلك الدور الذي تقوم به وزارة الشـؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد من خلال خطباء وأئمة المساجد بضرورة تصحيح تلك المفاهيم. كما يقوم مركز الملك عبد العزيز للتواصـل الحضـاري من خلال اللقاءات والبرامج بنشـر الوعي بحقوق المرأة والإسـهام في معالجة تلك القوالب النمطية.

52 - تجري مراجعة المناهج الدراسـية بشـكلٍ مسـتمر لضـمان انسـجامها مع المعايير الوطنية والدولية لحقوق الإنســـان، وقد تم خلال المدة التي يغطيها التقرير، العديد من التعديلات على محتويات المناهج

الدراسية في جميع المراحل التعليمية بالنظر إلى المراحل العمرية ودرجات النضج، بما يحقق قيم التسامح والتعايش والنظرة الإيجابية للحياة، لضمان عدم وجود محتوى قد يؤدي إلى التمييز بجميع أشكاله بما في ذلك التمييز ضد المرأة.

53 - ويتم قياس أثر أنشطة وبرامج التوعية والتدريب من خلال مؤشرات كمية ونوعية، ومن ذلك على سبيل المثال زيادة نسبة التحاق الفتيات إلى التعليم العام والعالي، حيث بلغت نسبة طالبات التعلم العام من إجمالي طلبة التعليم العام 49,4%، وتجدر الإشارة إلى أن نسبة المعلمات السعوديات من إجمالي المعلمين السعوديين بلغت 54,5%.

54 - كما تمثل توصيات هيئة حقوق الإنسان التي تتضمنها تقاريرها السنوية وحالة تنفيذها، مؤشرات نوعية يمكن قياس أثر أنشطة الوعي والتدريب من خلالها، وقد قدمت الهيئة العديد من التوصيات في مجالات حقوق الإنسان بما فيها حقوق المرأة والقضاء على التمييز ضدها، وتتولى الهيئة متابعة تنفيذ هذه التوصيات بالتنسيق مع الجهات المعنية. وكذلك التوصيات التي قدمت للمملكة في إطار آلية الاستعراض الدوري الشامل، وخاصة في الجولة الثالثة للاستعراض الدوري الشامل، حيث قدُمت للمملكة العديد من التوصيات التي تتعلق بحقوق المرأة ومكافحة التمييز ضدها وتمكينها، نُفذت معظمها، ويلاحظ أن هذه المؤشرات لها ارتباط ببرامج وأنشطة التوعية والتدريب. وتجدر الإشارة إلى أنه قد تم عقد العديد من البرامج التدريبية في إطار مذكرة التفاهم المبرمة بين المملكة العربية السعودية ممثلة بهيئة حقوق الإنسان والمفوضية السامية لحقوق الإنسان في 2012، بلغت أكثر من (100) برنامج شملت برامج تهدف إلى التعريف باتفاقيات حقوق الإنسان التي أصبحت المملكة طرفاً فيها بما فيها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والمؤشرات الدولية لحقوق الإنسان.

الإجابة على الفقرة (9) من قائمة القضايا والمسائل

55 - أخذ نظام الأحوال الشخصية بوضع سن دنيا للزواج وهي (18) عاماً، وحظر توثيق أي عقد زواج لمن لم يتجاوز هذه السن، وهذا هو الأصل وهو الوضع العام في الزواج، واستثناءً من ذلك، أجاز النظام للمحكمة الإذن بزواج من هم دون سن (18) عاماً وفق ضوابط وشروط دقيقة وهي:

- عدم وقوع أي شكل من أشكال الضرر على المتقدمين للزواج.
- أن يكون المتقدم للزواج بالغاً وعاقلاً.
- ألا يشكل الزواج ضرراً على الخاطب أو المخطوبة.
- أن يقر بموافقته بشكل صريح أمام المحكمة.
- سماع ما لدى الأم بشأن موضوع الزواج.
- أن تتحقق المحكمة من بلوغ الراغب في الزواج واكتماله الجسمي والعقلي.
- ألا يكون في الزواج خطرٌ على الخاطب أو المخطوبة وذلك بموجب تقرير طبي وتقرير نفسي وتقرير اجتماعي.

56 - لم يتم رصد أي حالة زواج أطفال خلال الفترة التي يغطيها التقرير.

الإجابة على الفقرة (10) من قائمة القضايا والمسائل

57 - تجرم أنظمة المملكة العنف بجميع أشكاله وبخاصة العنف الذي يُمارس ضد النساء والفتيات، حيث يحظر ويجرم نظام الحماية من الإيذاء الصادر في سبتمبر 2013، الإيذاء بمختلف أشكاله وصوره، واتجه النظام إلى معالجة الظواهر السلوكية التي تشير إلى وجود بيئات مناسبة لحدوث الإيذاء في المجتمع. وباعتبار أن الإيذاء من الجرائم أو المخالفات التي تتطلب التدخل العاجل نظراً لما ينتج عنها من أضرار بدنية ونفسية واجتماعية، وباعتبار أنه قد يحدث بعيداً عن الرقابة وطائلة المسؤولية، فقد أوجب النظام على كل من اطَّلع على حالة إيذاء الإبلاغ عنها فوراً، كما أوجب على الموظف الذي اطلع على حالة إيذاء بإحاطة جهة عمله بالحالة عند علمه بها، وعلى جهته إبلاغ الجهة المختصة أو الشرطة بحالة الإيذاء فور العلم بها، ويتضافر نظام الحماية من الإيذاء مع نظام حماية الطفل ونظام مكافحة جريمة التحرش، ليشكل سياجاً قانونياً يكفل مكافحة العنف ضد النساء والفتيات.

58 - يتم تلقي شكاوى وبلاغات العنف الأسري بوزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية من قبل مركز تلقي البلاغات المنشأ في مارس 2016م، والذي يعمل على مدار (24) ساعة، لاستقبال جميع البلاغات من خلال الرقم الموحد (1919)، والمركز الوطني للعمليات الأمنية (911) وتطبيق كلنا أمن، كما تم تكوين فرق حماية في جميع المناطق والمحافظات لتلقي البلاغات. وتحال البلاغات التي يتلقاها المركز إلى وحدات الحماية الاجتماعية، والتي تتولى استكمال الإجراءات اللازمة، ومساعدة الضحايا، وإحالة من تتوفر بحقه دلائل كافية على ارتكابه جريمة إلى الشرطة والنيابة العامة لاستكمال الإجراءات النظامية وفق ما نص عليه نظام الحماية من الإيذاء. كما أنشأت النيابة العامة نيابات متخصصة في الأسرة، وقد بلغ عدد بلاغات العنف الأسري في عام 2022م (991 29) بلاغاً، (70%) منها تعود إلى إناث و (30%) تعود إلى ذكور، ووفقاً للسن بلغت نسبة بلاغات الأطفال (18 سنة فأقل) (36%)، ومن (19-60 سنة) (61%) والمسنين (60 سنة فأعلى) (3%). كما يتم متابعة ما يتم تداوله في وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي عن أي حالات عنف أسري ومباشرتها واتخاذ الإجراءات النظامية حيالها والإعلان عن ذلك.

59 - صدر الأمر السامي رقم (25803) وتاريخ 1439/5/29هـ الموافق (15 فبراير 2018) بشأن تقديم المساعدة الحقوقية للنساء والأطفال في حالات الإيذاء، حيث تضمن توجيه وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بالتنسيق مع الهيئة السعودية للمحامين للحصول على قائمة دورية بأسماء المحامين المتبرعين وعناوينهم لتقديم المعونة القضائية، والتعاون معهم، عملاً بالفقرة (11) من المادة (الثالثة عشرة) من تنظيم الهيئة السعودية للمحامين، كما صدر الأمر السامي رقم 33322 وتاريخ 1438/7/21هـ الموافق (18 أبريل 2017م) الذي أكد على جميع الجهات المعنية بعدم مطالبة المرأة بالحصول على موافقة ولي الأمر عند تقديم الخدمات لها أو إنهاء الإجراءات الخاصة بها.

60 - تقيم وزارة العدل العديد من معارض الثقافة العدلية "معرفة وإثراء" في عدد من مدن المملكة بشكل مستمر حيث تم إطلاق المعرض بتاريخ 1443/6/3هـ الموافق (6 يناير 2022م)، وتحتوي هذه المعارض على (4) منصات، تشمل منصة "الخدمات الإلكترونية" التي يتم من خلالها التعريف بأبرز الخدمات التي تقدمها الوزارة، ومنصة "الأنظمة" التي تضم عدداً من الأنظمة التي تهم المرأة والأسرة والطفل، ومنصة "المعرفة" التي تقدم المعلومات الأساسية لزيادة الوعي والتثقيف بقضايا الأحوال الشخصية، ومنصة "الصلح" التي تبرز دور الصلح ومدى أهميته، للمساهمة في حل القضايا بطرق ودية دون حدوث قطيعة أو خصومة، ويأتي ذلك ضمن مبادرات الوزارة في برنامج التحول الوطني.

61 - تمت إقامة العديد من الأنشـــطة والبرامج التدريبية في إطار مذكرة التفاهم المبرمة بين المملكة العربية الســـعودية ومفوضـــية الأمم المتحدة الســـامية لحقوق الإنســـان عام 2012م، بلغت أكثر من (100) برنامجاً ونشـــاطاً في مجال التعريف باتفاقيات حقوق الإنســـان التي أصـــبحت المملكة طرفاً فيها، موجهة في معظمها للقضـاة وأعضـاء النيابة العامة والمحامين والممارسـين الصـحيين والمكلفين بإنفاذ القانون على اختلاف تخصصاتهم.

62 - كما تم إطلاق خط مسـاندة المرأة "199022" والذي يسـتقبل الاتصـالات من كافة مناطق المملكة طيلة أيام الأسـبوع ويقدم خدمات الإرشـاد الهاتفي حول مختلف الصـعوبات والتحديات التي قد تواجهها المرأة بما في ذلك المشـاكل المرتبطة بالعنف، وإطلاق "الدبلوم العالي للأمان الأسـري" مع جامعة الملك سـعود بن عبد العزيز للعلوم الصـحية، والذي يهدف لتنمية مهارات وقدرات العاملين في مجال حماية الأسـرة بمن فيهم المعنيين بحماية المرأة من العنف.

63 - ويقوم برنامج الأمان الأسـري الوطني بدور كبير في هذا المجال، وهو برنامج وطني يهدف لحماية الأسرة من العنف من خلال تقديم برامجِ الوقاية والمساندة ونشر الوعي وبناء شراكاتٍ مهنيةٍ مع المتخصصين والمؤسسات الحكومية والأهلية والمنظمات الدولية لتوفير بيئةٍ أسريةٍ آمنة في المملكة العربية السعودية، وإدارة السجل الوطني لحالات العنف والإيذاء المسجلة في القطاع الصحي حيث يرصد السجل حالات العنف ضد الافراد بمن فيهم النساء والواردة للمنشآت الصحية ويوفر بيانات وتقارير حولها.

64 - كما يقدم برنامج الأمان الأســري البرنامج التأهيلي "قصـــة أمل" وهو برنامج تدريبي مجاني يهدف إلى تأهيل ودعم الســـيدات المعنفات وتمكينهن للمســـتقبل حيث تم تأهيل أكثر من 000 1 ســـيدة بواقع 35 برنامج تدريبي من 2016 حتى 2023، وبرنامج "هن النجاح" للوقاية من العنف ضـد المرأة ويهدف إلى توعية أفراد المجتمع بالعنف ضد المرأة وأهمية الوقاية منه.

65 - الاغتصـاب مجرمٌ بموجب أحكام الشـريعة الإسـلامية ويسـتوجب أشـد العقوبات كونه يمثل اعتداءً على العرض الذي هو إحدى الضـرورات الخمس التي جاءت الشريعة الإسلامية بحفظها، وهو يندرج ضـمن الجرائم الكبيرة.

66 - تتولى النيابة العامة إقامة الدعوى الجنائية في جرائم الإيذاء، حيث نصـــت المادة (15) من نظام الإجراءات الجزائية على أن "تختص هيئة التحقيق والادعاء العام - وفقاً لنظامها - بإقامة الدعوى الجزائية ومباشـرتها أمام المحكمة المختصـة". وتتولى النيابة العامة في الحالات التي لا يتقدم المجني عليه بشـكوى أو من ينوب عنه أو وارثه من بعده إلى الجهة المختصـة، تحريك الدعوى الجزائية في جرائم الإيذاء لاعتبار المصـــلحة العامة وفقاً للمادة (17) من نظام الإجراءات الجزائية. وتقوم النيابة بالتحقيق مع المتهم بارتكاب جريمة الإيذاء، وتتولى الادعاء ضـــد المتهم أمام المحكمة الجزائية، والمطالبة بإيقاع العقوبة المقررة، وقد تتضـاعف العقوبة حيث نصـت المادة (13) من النظام (13) تضـاعف العقوبة إن كان مَن تعرض للإيذاء من الأشـخاص ذوي الإعاقة، أو أحد الوالدين، أو ممّن تجاوز (السـتين) عاماً، أو الحامل إذا نتج عن ذلك سـقوط جنينها، وتضـاعف أيضـاً إن وقع الإيذاء في مكان العمل، أو الدراسـة، أو العبادة أو وقع ممّن يناط بهم تطبيق أحكام هذا النظام أو وقع مقروناً باستخدام أحد الأسلحة.

الإجابة على الفقرة (11) من قائمة القضايا والمسائل

67 - وفيما يتعلق بالتنفيذ الفعال وغير المشروط لنظام مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص ومقاضاة مرتكبي هذه الجريمة ومعاقبتهم فإن النظام يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على (سنتين) أو بغرامة لا تزيد على (مائة ألف) ريال، أو بهما معا؛ كل من علم بارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذا النظام، أو علم بالشروع فيها، ولو كان مسؤولا عن السر المهني، أو حصل على معلومات أو إرشادات تتعلق بها بصفة مباشرة أو غير مباشرة، ولم يبلغ فورا الجهات المختصة بذلك.

68 - وحظر النظام جميع أشكال المتاجرة بالأشخاص الموصوفة في بروتوكول منع ومعاقبة الاتجار بالبشر وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (بروتوكول باليرمو)، فحدّد الأوصاف الجرمية، والعقوبات التي تصل إلى السجن (15) سنة، والغرامة المالية التي تصل إلى (مليون ريال)، وشدد العقوبة في الحالات التي تكون فيها الضحية امرأة أو طفل، وأكدّ على مبدأ عدم الاعتداد برضا المجني عليه في أي جريمة من الجرائم المنصوص عليها في النظام، ومن أبرز ملامح النظام، أنه يحظر الاتجار بأي شخص بأي شكل من الأشكال، بما في ذلك إكراهه أو تهديده، أو الاحتيال عليه، أو خداعه، أو خطفه، أو استغلال الوظيفة، أو النفوذ، أو إساءة استعمال السلطة عليه، أو استغلال ضعفه، أو إعطاء مبالغ مالية، أو مزايا، أو تلقيها، لنيل موافقة شخص له سيطرة على آخر، من أجل الاعتداء الجنسي، أو العمل، أو الخدمة قسرًا، أو التسول، أو الاسترقاق، أو الممارسات الشبيهة بالرق، أو الاستعباد، أو نزع الأعضاء، أو إجراء تجارب طبية عليه.

69 - تم اعتماد الخطة الوطنية لمكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص التي تم إعدادها بالتنسيق مع الجهات المعنية باللجنة الدائمة لمكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص والمنظمات الدولية، وتتضمن الخطة أربع محاور استراتيجية (الوقاية، والحماية والمساعدة، والملاحقة القضائية، والشراكات والتعاون)، وتم إطلاق الآلية الوطنية لإحالة ضحايا الاتجار بالأشخاص في أغسطس 2020، والتي تهدف إلى توثيق حالات وقضايا الاتجار بالأشخاص ابتداءً من رصدها وحتى الفصل فيها من قبل المحاكم المختصة، وإرشاد العاملين في الجهات المعنية بالإجراءات التي ينبغي اتباعها في كل مرحلة وفقاً لنظام مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص، كما قامت المملكة بالتصديق على بروتوكول عام 2014م المكمل لاتفاقية القضاء على العمل الجبري. وقامت وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بإنشاء إدارة خاصة لمتابعة ومباشرة بلاغات وحالات الاشتباه بالاتجار بالأشخاص. وتعمل هذه الإدارة على مباشرة البلاغات ورصد حالات الاشتباه بالاتجار بالأشخاص، وتوفير الحماية والدعم للحالات التي يشتبه بأنها ضحايا اتجار بالأشخاص.

70 - وتجدر الإشارة إلى أن ما ذكر في الفقرة 11 من قائمة المسائل من أن نظام مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص تضمن مادة تسمح للقاضي بالمحكمة المختصة استثناء أفراد الأسرة الأقربين من العقاب على أعمال القوة البدنية أو التهديد أو الترهيب غير صحيح، فالمادة المشار إليها تتعلق بالإبلاغ وقد نصت على أن "يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على (سنتين) أو بغرامة لا تزيد على (مائة ألف) ريال، أو بهما معنا؛ كل من علم بارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذا النظام، أو علم بالشروع فيها، ولو كان مسؤولا عن السر المهني، أو حصل على معلومات أو إرشادات تتعلق بها بصفة مباشرة أو غير مباشرة، ولم يبلغ فورا الجهات المختصة بذلك. ويجوز للمحكمة المختصة استثناء الوالدين والأولاد والزوجين والإخوة والأخوات من أحكام هذه المادة" (المادة 7) وهي تهدف إلى الحفاظ على كيان الأسرة التي تمثل نواة المجتمع مع عدم الإخلال بحقه في معاقبة الجناة، إذْ أن الإبلاغ عن الجريمة قد يتم من غير المذكورين في المادة (الوالدين،

والأولاد، والزوجين، والإخوة، والأخوات) كما أن الإبلاغ أحد الوسائل للوصول إلى الجريمة وليس كلها، فهناك وسائل أخرى تكفل تحقيق ذلك دون تأثر الوئام الأسري، وفي كل الأحوال فإن النص جوازي ومتروك لتقدير المحكمة المختصة.

71 - تم تخصيص دوائر جزائية في المحاكم المعنية للنظر في قضايا الاتجار بالأشخاص، وإنشاء نيابات عامة متخصصة بالتحقيق في قضايا الاتجار بالأشخاص في جميع فروع النيابة العامة، كما أعدت وزارة الداخلية عدة نماذج بهدف تتفق مع المعايير الدولية في عمليات التوقيف والإبعاد، بما في ذلك مبدأ عدم الإعادة القسرية، والكشف عن الحالات المحتملة لضحايا الاتجار بالأشخاص. وقامت اللجنة الدائمة لمكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص بتدريب أكثر من (000 4) متدرباً، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والمنظمة الدولية للهجرة.

الإجابة على الفقرة (12) من قائمة القضايا والمسائل

72 - المشاركة في الحياة السياسية والعامة في المملكة حقٌ متاحٌ لكل مواطن سواء كان رجلاً أو امرأة، من خلال المساهمة في صنع القرار أو الانتخاب والترشح في إطار المؤسسات التي تُشغل عضوياتها أو إداراتها عن طريق الانتخابات. وفيما يتعلق بمشاركة المرأة في الحياة السياسية، فقد تضمنت المادة (43) من النظام الأساسي للحكم حق كل مواطن دونما أي تمييز في مخاطبة السلطات العامة فيما يعرض له من شؤون. وقد تدرجت المرأة السعودية في مشاركتها في مجلس الشورى، حيث ابتدأت بتعيين (6) نساء كمستشارات غير متفرغات، إلى أن توجت تلك التدابير بصدور الأمر الملكي رقم (أ/44) وتاريخ 1434/2/29هـ الموافق (11 يناير 2013م)، حيث أصبحت المرأة بموجبه عضواً في المجلس، وتشغل ما نسبته (20%) من مقاعده كحد أدنى، كما تولت المرأة رئاسة وعضوية عدد من اللجان المتخصصة في مجلس الشورى، ويبلغ عدد العاملات في المجلس (97) سيدة، كما يضم مجلس هيئة حقوق الإنسان (12) سيدة بنسبة (50%) في مقاعد عضوية المجلس.

73 - تم إنشاء إدارة تمكين المرأة تحت مظلة وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، بهدف إيجاد المبادرات والمشاريع التي تدعم تمكين المرأة في سوق العمل السعودي والعمل على تنفيذها بهدف تحقيق زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل بما يحقق العدالة في تكافؤ الفرص في سوق العمل في القطاعين العام والخاص. كما تم إطلاق مبادرة "تمكين المرأة" من قبل الوزارة بهدف زيادة نسبة المشاركة النوعية للمرأة في القطاعين العام والخاص وعلى جميع المستويات الوظيفية من خلال تقلد المرأة المناصب الوظيفية القيادية الهيكلية العليا، والاستثمار في طاقاتها وقدراتها وتوسيع خيارات العمل أمامها وزيادة مشاركتها بهدف تحقيق التوازن بين الجنسين وتقليص الفجوة كماً ونوعاً بين الرجل والمرأة، والتغلب على العقبات التي تقف حائلاً أمام ذلك للنهوض بالتنمية البشرية والاقتصادية والاجتماعية، إضافة إلى تعزيز برامج تمكين المرأة ومن أبرزها "قرة" لدعم خدمة ضيافة الأطفال للمرأة العاملة حيث تم دعم أكثر من (200 14) موظفة عبر برنامج "قرة" لخدمات رعاية الأطفال، وبرنامج "وصول" حيث تم دعم مواصلات أكثر من(700 184) موظفة من خلاله، وبرنامج "دعم العمل الحر" الذي يوسع دائرة الفرص لزيادة دخل المرأة حسب مهاراتها، وبرنامجي "العمل الجزئي" و "العمل عن بعد" اللذين يمكنان المرأة من تحقيق التوازن بين العمل والأسرة، والمرأة الريفية من الانخراط في سوق العمل. بالإضافة إلى إنشاء مركز التوازن بين الجنسين

74 - تم إنشاء مركز سارة السديري لدراسات المرأة، التابع لجامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن، ويختص المركز بدعم تنمية المرأة في إطار رؤية المملكة 2030، ويقوم بعمل دراسات خاصة بالمرأة باتجاهاتها المعرفية والقيمية، وتوثيق دور المرأة السعودية وإبراز دورها الحضاري، بالإضافة إلى قيام المركز بعمل الدراسات المتعلقة بالمرأة عربياً وعالمياً وربطها بواقع المرأة السعودية، ويسعى المركز إلى أن يحوي مكتبة رقمية تُعنى بالنتاج العلمي والبحثي في مجال دراسات المرأة.

75 - إنشاء مركز التوازن بين الجنسين، ويُعنَى بسَدّ الفجوة بين الجنسين في كافّة مجالات العمل، ويعمل على تنسيق الجهود داخل المملكة لتحقيق التوازن بين الجنسين، وذلك عبر تقديم المشورة الإدارية والتوصيات التطويرية، لتحسين السياسات والإجراءات التنظيمية في كافة قطاعات الدولة، وإعداد الدراسات والاستشارات التي تدعم التوازن بين الجنسين.

76 - إنشاء المرصد الوطني للمرأة، ويعمل على رصد إسهامات المرأة السعودية في التنمية على كافة المستويات، وأثرها المباشر على المجتمع والتنمية. ويُمَثِّل مرجعاً داعماً لصناع القرار ولمؤسسات ومنظمات المجتمع المدني من خلال بناء مؤشرات تقيس دور المرأة في التنمية، وتزويد الجهات المستفيدة بالبيانات والدراسات الداعمة لتعزيز مشاركة المرأة في التنمية.

الإجابة على الفقرة (13) من قائمة القضايا والمسائل

77 - على الرغم من أن المملكة متحفظة على الفقرة (2) من المادة (9) من الاتفاقية، إلا أنها اتخذت عدد من الترتيبات الخاصة بأولاد المواطنة السعودية من غير السعودي المعتمدة بقرار مجلس الوزراء رقم (406) وتاريخ 1433/12/27 الموافق (19 فبراير 2012) تضمنت منح أولادها المقيمون في المملكة الإقامة الدائمة ولها طلب استقدامهم إذا كانوا خارج المملكة للإقامة معها، وتتحمل الدولة رسوم إقامة أولادها، ويعاملون معاملة السعوديين من حيث الدراسة والعلاج والعمل، وذلك بما يكفل معالجة أي أثار سلبية تنجم عن اختلاف جنسيتهم عن جنسية والدتهم.

78 - تضمن نظام الجنسية العربية السعودية بيان أحكام منح الجنسية العربية السعودية واكتسابها، وإسقاطها، وسحبها، وبالرغم من أن النظام يأخذ مبدأ اكتساب الجنسية الأصلية على أساس الدم عن طريق الأب كقاعدة عامة، إلا أنه يأخذ بمبدأ الإقليم - استثناءً - في حالة من ولد داخل المملكة لأبوين مجهولين لأسباب إنسانية، كما يأخذ النظام باكتساب الجنسية الأصلية على أساس الدم عن طريق الأم - استثناءً - عندما تكون الأم سعودية عند ميلاد الطفل، وأن يكون مولوداً لأب مجهول الجنسية، أو عديم الجنسية، وقد خضع النظام لعدد من التعديلات أبرزها تعديل المادتين (12) و (17) لتعزز حق المرأة السعودية في احتفاظها بجنسيتها السعودية في حال تجنس زوجها السعودي بجنسية أجنبية أو زواجها من أجنبي، حيث تضمنت المادة (12) بعد تعديلها أنه لا يترتب على تجنس السعودي بجنسية أجنبية - إذا أذن له في ذلك - أن تفقد زوجته الجنسية السعودية إذا كانت تدخل في جنسية زوجها بمقتضى القانون الخاص بهذه الجنسية الجديدة، إلا إذا قررت، وأعلنت التحاقها بجنسية زوجها الجديدة، كما تضمنت المادة (17) بعد التعديل ألا تفقد المرأة العربية السعودية جنسيتها إذا تزوجت بأجنبي إلا إذا قررت، وأعلنت التحاقها بجنسية زوجها، ودخلت بهذه الجنسية بحكم القانون الخاص بها. كما نصت المادة (18) على أنه "يحق للمرأة العربية السعودية المتزوجة بأجنبي أن تسترد جنسيتها العربية السعودية عند انتهاء الزوجية بعد عودتها للإقامة في

المملكة". كما لم يميَّز النظام ضد أيٍ من الجنسين في الحصول على الجنسية العربية السعودية بطرق التجنس العادي والخاص.

الإجابة على الفقرة (14) من قائمة القضايا والمسائل

79 - نتج عن الاهتمام بالتعليم في إطار "رؤية المملكة 2030" عدد من التطورات والإصلاحات المتسارعة، ومنها؛ توفير فرص التعليم للجميع، وتعزيز مجانية التعليم، وتكافؤ الفرص، وتطوير المناهج، والعناية بأداء المعلمين والمعلمات والإشراف التربوي، والمباني والتجهيزات المدرسية، وتطوير أدوات ووسائل القياس والتقويم وبرامج الإرشاد والتوجيه التربوي، والاهتمام بذوي العوق البصري والسمعي والفكري واضطرابات التوحد، وضمان التحاق الطلبة والطالبات من ذوي الإعاقة بالتعليم. وفي هذا الإطار، تم إطلاق مبادرة التعلم مدى الحياة "استدامة" وهي إحدى مبادرات برنامج التحول الوطني المنبثق عن "رؤية المملكة 2030"، وتسعى لمحو الأمية وتمكين الأفراد من الاستفادة من فرص التعلم والتدريب المتنوعة، وتستهدف الكبار من الجنسين من عمر (15-50 سنة).كما أطلق صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز ولي العهد رئيس مجلس الوزراء في سبتمبر 2021م، برنامج تنمية القدرات البشرية، وهو أحد برامج تحقيق الرؤية، ومن ضمن أهدافه: بناء رحلة تعليمية متكاملة، وتحسين تكافؤ فرص الحصول على التعليم، وتحسين مخرجات التعليم الأساسية.

80 - وتشير الإحصاءات أن معدل القدرة على القراءة والكتابة عند الفئة العمرية (من 15-24) سنة: بلغ (99,50%) في عام 2020م، وبلغت نسبة صافي معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي: (99,39%) في عام 2021م، وبلغت نسبة إتمام التعليم الابتدائي: (99,5%) في عام 2020م، وبلغت نسبة صافي معدل الالتحاق بمرحلة التعليم المتوسط: (98,56%) في عام 2021م، وبلغت نسبة إتمام التعليم المتوسط: (93,13)، وبلغت نسبة صافي معدل الالتحاق بمرحلة التعليم الثانوي: (99,37 %) في عام 2021م، وبلغت نسبة إتمام التعليم الثانوي: (98%) وتصل نسبة القيد الإجمالية بالتعليم العالي: (71,41%) في عام 2021م وبلغ عدد السنوات المتوقعة التي يقضيها الطالب في التعليم: (16,17) سنة في عام 2021م.

81 - ونتيجة لهذه الجهود تقدمت المملكة بمقدار (8) مراتب في الكتاب السنوي للتنافسية العالمية الصادر عن مركز التنافسية العالمي التابع للمعهد الدولي للتنمية الإدارية (IMD) حيث حصلت على المرتبة (24) من أصل 63 دولة، وبذلك صنفت ثاني أفضل الدول تقدماً، كما شهد التقرير تطوراً ملحوظاً في أداء المملكة في عدد من المؤشرات الفرعية، ومنها ما يتعلق بالتعليم، حيث حققت المملكة المرتبة (3) في الإنفاق العام على التعليم من أصل (63) دولة، كما تقدم ترتيب المملكة في تقرير المواهب العالمي الصادر عن المركز، لتحتل المرتبة (30) من بين (63) دولة الأكثر تنافسية في العالم، وحلت المملكة في قائمة الدول العشر الأوائل عالمياً في عدد من المؤشرات الفرعية أبرزها: الإنفاق الحكومي على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (3)، وتدريب الخريجين (9)، والمهارات اللغوية (20). كما حققت المملكة في معرض آيسف الدولي للعلوم والهندسة (133) جائزة منها (92) جائزة كبرى، و (41) جائزة خاصة منذ بداية مشاركتها في المعرض في عام 2007.

82 - عملت وزارة التعليم على بناء وحدات متخصصة حول الصحة الإنجابية في منهج المهارات الحياتية والأسرية والذي يدرس لجميع طلاب وطالبات الصف الثالث ثانوي في جميع المسارات بما يتوافق مع مؤشرات الصحة الإنجابية لدى منظمة الصحة العالمية. ويُعد منهج المهارات الحياتية والأسرية منهجاً

إلزامياً يتم تدريسه في المدارس الحكومية ليتمكن جميع الطلاب من الوصول إليه والاستفادة منه. كما تتضمن مناهج العلوم مفاهيم الصحة الإنجابية والمعارف المتعلقة بالأعضاء وأجهزة الجسم من ناحية علمية من المرحلة الابتدائية إلى الثانوية.

83 - ويعمل المركز الوطني للمناهج المُنشأ حديثاً على مبادرة تعمل على إدخال التوعية حول الصحة الإنجابية في المناهج الدراسية في مرحلة المتوسط والثانوي، وتهدف هذه المبادرة لزيادة التوعية بمفاهيم الصحة الإنجابية، وتطبيق برامج التثقيف الصحي، والتوعية بأهمية الحصول على خدمات الرعاية الصحية المناسبة، والتوعية بمخاطر الممارسات المحرمة والمهددة للسلامة الصحية. وتسعى هذه المبادرة لتوعية الطلاب والطالبات بموضوعات الصحة الإنجابية في سن مبكرة، لما في ذلك من أثر عميق على بناء الشخصية المتكاملة صحيا ونفسيا واجتماعيا في كافة مراحلهما العمرية.

84 - وفيما يتعلق بضمان إعادة إدماج الفتيات والشابات الحوامل والأمهات في النظام التعليمي وتقديم الدعم لهن لمواصلة تعليمهن فتجدر الإشارة إلى أنه لم يتم رصد انقطاع عن الدراسة للفتيات والشابات الحوامل في النظام التعليمي السعودي، ولا تنقطع الفتيات والشابات الحوامل عن مواصلة التحصيل العلمي إلا في الظروف الصحية التي تستلزم ذلك كأي طالب أو طالبة.

85 - تراعي أهداف برنامج تنمية القدرات البشرية أثناء مراجعة المناهج وتطويرها، وهي عملية مبرمجة ومنتظمة ومستمرة بصورة دورية. كما تحرص وزارة التعليم في مناهجها الدراسية على مكافحة التمييز بين الجنسين وذلك من خلال جملة من معايير المراجعة الدورية التي تقوم عليها أعمال المراجعة بصورة منتظمة، والتي ترتبط بصورة وثيقة بمستهدفات رؤية المملكة 2030، فضلا عن التعاون مع الجهات المختصة بتمكين المرأة مثل المرصد الوطني للمرأة. ويعمل المركز الوطني للمناهج على تحليل المناهج الدراسية، وضمان تعزيز صور تمثيل المرأة فيها وتضمين دورها المحوري في التنمية الوطنية وإسهاماتها على المستوى الوطني والعالمي. كما يسعى المركز الوطني للمناهج إلى تكريس الصورة الإيجابية للمرأة في المناهج التعليمية وذلك في إطار عملية التطوير الشامل للمناهج التعليمية، حيث تم إبراز أدوار المرأة المتعددة في المجتمع في جميع المواد الدراسية الدراسات الإسلامية اللغة العربية، الرياضيات، العلوم، المهارات الرقمية، اللغة الإنجليزية، التربية الفنية، المهارات الحياتية والأسرية، التربية الفكرية). كما تعتني المواد الدراسية بتنويع الأنشطة التي يأتي ذكر المرأة فيها، كأنشطة الصحة والتعليم والفن والأدب والرياضة والترفيه والقراءة والمشاركة في المعارض والمحافل والمسابقات ونيل الجوائز وغيرها. وتهتم المواد الدراسية بإبراز دور المرأة الفاعل في خدمة وطنها وشغفها بالعلم والمعرفة، والتأكيد على حقها في تملك المال والتصرف به وممارسة المهن والأعمال التجارية المختلفة، وإسهامها في دعم التكافل والخدمة المجتمعية، ودورها في تعزيز الهوية الوطنية وغرس مفهوم الانتماء ومواكبتها للتطور التقني، وعولمة شخصيتها ووعيها بما يحقق فهمها الدقيق والواسع لمختلف الثقافات العالمية.

الإجابة على الفقرة (15) من قائمة القضايا والمسائل

86 - تم تعديل نظام العمل لضمان المساواة بين الجميع في الحقوق والواجبات، وشروط الخدمة، حيث شملت التعديلات، تعديل المادة (3) بما يؤكد عدم جواز التمييز على أساس الجنس أو الإعاقة أو السن أو أي شكل من أشكال التمييز الأخرى في إطار العمل، وتعديل المادة (155) بالنص على حظر فصل العاملة أو إنذارها بالفصل أثناء حملها أو تمتعها بإجازة الوضع، ويشمل ذلك مدة مرضها الناشئ عن أي

منهما، وتعديل نظام التأمينات الاجتماعية، حيث تضمن تعديل المادة (38) من نظام التأمينات الاجتماعية بما يحقق المساواة بين الرجل والمرأة في سن التقاعد بحيث يكون (60) سنة لكلا الجنسين، هذا بالإضافة إلى صدور قرار مجلس الوزراء رقم (416) في 1444/6/17هـ الموافق (10 يناير 2023) القاضي بالموافقة على السياسة الوطنية لتشجيع تكافؤ الفرص والمساواة في المعاملة في الاستخدام والمهنة، والتي تهدف إلى القضاء على أي تمييز في هذا المجال من خلال تطوير الأنظمة والسياسات التي تحد وتمنع التمييز في العمل وإطلاق حزمة من الإجراءات والبرامج والمبادرات الهادفة لتعزيز مشاركة المرأة وتمكين الفئات الأقل فرصاً من دخول سوق العمل والاستمرار فيه.

87 - أصدرت وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية القرار الوزاريّ رقم 1/2370 تاريخ 1431/9/18هـ والذي يمنع كل تمييز في الأجور بين العمال والعاملات عن العمل ذي القيمة المتساوية كما تقدم إيضاحه في الفقرة (16) أعلاه.

88 - كما صدر القرار الوزاري رقم 4906 وتاريخ 1442/1/8هـ (قرار وزير الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية) المتعلق بالتنظيم الموحد لبيئة العمل في منشآت القطاع الخاص والمتضمن عدة ضوابط لتشغيل العاملين في كافة الأنشطة من بينها ما يتعلق بالتمييز حيثُ ورد به الآتي: (حظر التمييز بين العاملين على صاحب العمل في شروط وضوابط العمل لديه سواءً أثناء أداء العمل أو عند التوظيف أو الإعلان عنه مثل الجنس أو الإعاقة أو السن وأي شكل من أشكال التمييز الأخرى. كما يحظر على صاحب العمل التمييز بين أجور العاملين من الرجال والنساء في العمل ذي القيمة المتساوية)

89 - وكما سبق إيضاحه في الفقرة (70)، فقد تم إنشاء إدارة تمكين المرأة تحت مظلة وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، بهدف إيجاد المبادرات والمشاريع التي تدعم تمكين المرأة في سوق العمل السعودي والعمل على تنفيذها بهدف تحقيق هدف زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل بما يحقق العدالة في تكافؤ الفرص في سوق العمل في القطاعين العام والخاص. كما تم إطلاق مبادرة "تمكين المرأة" من قبل الوزارة، بهدف زيادة نسبة المشاركة النوعية للمرأة في القطاعين العام والخاص وعلى جميع المستويات الوظيفية من خلال تقلد المرأة المناصب الوظيفية القيادية الهيكلية العليا، إضافة إلى تعزيز برامج تمكين المرأة ومن أبرزها "قرة" لدعم خدمة ضيافة الأطفال للمرأة العاملة، وبرنامج "وصول"، وبرنامج "دعم العمل الحر" وبرنامجي "العمل الجزئي" و "العمل عن بعد" اللذين يمكنان المرأة من تحقيق التوازن بين العمل والأسرة، والمرأة الريفية من الانخراط في سوق العمل. بالإضافة إلى إنشاء مركز التوازن بين الجنسين.

90 - ونتيجة لذلك، فقد ارتفعت نسبة النساء من اجمالي قوة العمل خلال الفترة من 2017 وحتى 2023م من 21,2 % (الربع الثاني) إلى 34,0% (الربع الرابع)، وزاد معدل مشاركة المرأة في قوة العمل خلال الفترة ذاتها من 17% إلى 36 % (الربع الرابع)، وارتفعت نسبة مشاركة المرأة في المناصب الإدارية (العليا والمتوسطة) خلال الفترة من 2017 إلى 2022 من 10,9% إلى 20,1%، وبلغت نسبة السعوديات في الخدمة المدنية 43٪ بنهاية الربع الرابع في 2023م، وزادت حصة المرأة في المنشآت الصغيرة والمتوسطة خلال المدة من 2017 إلى 2022 من 22,5% إلى 45%، وارتفع نسبة المشتغلات في نشاط (المعلومات والاتصالات) خلال المدة ذاتها من 5% إلى 29,8%، وارتفعت نسبة تملك السيدات السعوديات للسجلات التجارية لتبلغ 40% من السجلات التجارية للمؤسسات القائمة.

91 - ومع تسارع وتيرة التغيير الملحوظ ونتيجة للإصلاحات الاقتصادية الشاملة دخلت المرأة مجالات جديدة في سوق العمل، حيث ارتفع توظيف المرأة في القطاع الصناعي 93% خلال الأعوام الثلاثة الماضية بعدد 63,8 ألف امرأة عاملة في المصانع.

الإجابة على الفقرة (16) من قائمة القضايا والمسائل

92 - فيما يتعلق بتعزيز وحماية حقوق العاملات في الخدمة المنزلية، فقد تم اتخاذ العديد من التدابير والإجراءات كتدابير التوعية التي تضطلع بها وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، وهيئة حقوق الإنسان، والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وغيرها من مؤسسات المجتمع المدني ذات الصلة، وما تقوم به لجنة مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص من رصد للأسباب المؤدية إلى ارتكاب جرائم الاستغلال الاقتصادي والجنسي ومعالجتها، وكذلك ما تقوم به كل من وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، وهيئة حقوق الإنسان من دورٍ رقابي. وإقراراً بأن إساءة المعاملة والاستغلال والعنف ضد العاملات الأجنبيات وخاصة العاملات المنزليات وغيرها من الانتهاكات التي قد تمارس بعيداً عن المساءلة؛ فقد تم اتخاذ العديد من التدابير ومن أبرزها:

- **تطوير آليات التعاقد:** وذلك بتأهيل المكاتب والشركات المختصة في إبرام عقود العمال الوافدين من خلال التدريب على صور الاتجار بالأشخاص والتعريف بالمعايير الخاصة بممارسة النشاط والتأكد من استيفاء الشركات للمعايير المطلوبة للحصول على التراخيص والتنسيق مع سفارات الدول التي تم إبرام اتفاقيات تعاون معها.
- **تطوير الرقابة والاشراف على الممارسين:** تم إطلاق برنامج مساند للعمالة المنزلية وهو نظام الكتروني يربط إجراءات توظيف العامل في الخدمة المنزلية من بلده إلى أن يغادر المملكة بعد انتهاء العقد بشفافية ووضوح، وذلك بمشاركة الجهات المعنية داخل المملكة وخارجها، كما تم أتمتة الإجراءات الموثقة للعمالة المنزلية من بداية دخولها للمملكة حتى انتهاء العقد، وحفظ حقوقهم ومراقبة السداد وتوثيق العقود والرواتب وضمان الحقوق وتقديم الدعم والحماية من خلال وكالة الشئون العمالية في وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية.
- **تطوير آليات الدعم والحماية:** إضافة إلى استقبال الشكاوى والبلاغات عبر الرقم الموحد (19911) المشار إليه في الفقرة السابقة، فقد تم إصدار الكتيبات والمطويات التي تعرَّف العمل في الخدمة المنزلية بإجراءات الانتصاف عند انتهاك أيٍ من حقوقه بما في ذلك الآلية المختصة بتلقي البلاغات وطرق الحصول على المساعدة القانونية والترجمة ويستقبل رقم البلاغات من الأشخاص والمكاتب والشركات والسفارات لأي مخالفة للأنظمة المعمول بها. وفي حالة رصد انتهاك لحقوق العمالة يتم إرسال فرق ميدانية تباشر الحالة ويتم التعامل معها وفق آليات محددة.

93 - صدر القرار الوزاري (قرار وزير الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية) رقم 73945 بشأن اعتماد منصة (مساند) لإصدار التأشيرات الإلكترونية، وهي عبارة عن منصة إلكترونية ومنظومة جديدة ومتكاملة تسهل إجراءات التعاقد مع العمالة المنزلية لضمان حقوق جميع أطراف العلاقة التعاقدية، وتهدف المنصة إلى الحد من السوق السوداء والمخالفين، وتنظيم وحوكمة للعلاقة التعاقدية بين جميع الأطراف وقد بلغ عدد العمالة المنزلية في المملكة (049 079 4) حيث بلغت النسبة 74% للذكور و 26% للإناث وتقدم المنصة الخدمات التالية:

- العقد الموحد: اعتماد عقد التوسط والعقد القياسي ثنائي اللغة لحفظ حق جميع الأطراف، ولجميع الأطراف ذات العلاقة "أصحاب العمل، العمالة المنزلية، المكتب المحلي، المكتب الخارجي" لديهم خاصية للاطلاع بشكل مفصل على عقد التوسط، وتوفير بيانات شاملة لدى السفارات المرسلة للعمالة المنزلية حول مواطنيهم القادمين للعمل في المملكة وتشمل العقد الموثق، اسم وموقع صاحب العمل.
- **تجديد العقود:** التوثيق الكامل للعلاقة التعاقدية للعمالة المنزلية التي أكملت مدة العقد وترغب في تجديد إقامة العمل لضمان وتوثيق معرفة وموافقة جميع الأطراف المتعاقدة على العقد المجدد ويمكن الاعتماد عليه في حال الخلاف.
- **حماية الأجور:** رفع جودة بيئة العمالة المنزلية من خلال حفظ حقوقهم وتوفير بيئة عمل جاذبة، وضمان استلام العامل المنزلي لراتبه بشكل شهري، ومتابعة التزام أصحاب العمل في دفع رواتب العمالة المنزلية بشكل شهري، ونظرة كاملة وحوكمة التعاملات المالية.
- **التأمين على العقد:** تطبيق التأمين على عقود العمل من خلال منصة مساند وذلك بربط شركات التأمين بمنصة مساند لتوفير بيئة عمل مستقرة للطرفين.

94 - تم إلغاء خدمة بلاغات التغيب عن العمل، لما كانت تسببه سابقاً من استغلال أو ممارسة ضغط على العمالة، واستبدالها بخدمة الانقطاع عن العمل وانهاء العلاقة التعاقدية، والتي تحافظ على حقوق أطراف العلاقة التعاقدية، وتمكن العامل من الانتقال بعد ذلك الى صاحب عمل آخر، أو منح نفسه تأشيرة خروج نهائي. كما تم إطلاق خدمة توثيق العقود، على منصة "قوى" لتكون هي المنصة الموحدة لتوثيق العقود، وبناء عليه تم إيقاف توثيق العقود على منصة مدد، وتهدف الخدمة الى توحيد منصات التوثيق وحفظ حقوق أصحاب العلاقة (صاحب العمل والعامل)، بالإضافة إلى توفير بيئة عمل تساعد على استقرار الموظف وزيادة إنتاجيته، والتحقق من التزام المنشآت بقوانين وأحكام نظام العمل، والتأكد من صحة بيانات العقود وتقليل الخلافات والقضايا العمالية

95 - خصصت وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية الرقم الموحد (19911) لاستقبال شكاوى العمال الوافدين بعدة لغات مختلفة مما يعد تطوراً في مجال تفعيل وسائل الانتصاف، كما تم التوسع في الزيارات الرقابية على المكاتب والشركات المعنية بالاستقدام؛ لرصد المخالفات المتعلقة باستخدام التأشيرات لغير ما أصدرت لأجله. وقد بلغ مجموع تلك الزيارات في عام 2022 (1 301 791) زيارة، وبلغ عدد المخالفات المتعلقة بقيام صاحب العمل بتمكين العامل بالعمل في مهنة مغايرة للمهنة المدونة في رخصة العمل أو عقد العمل (5 523) إنذار، وضبط (263) مخالفة، وبالنسبة للمخالفات المتعلقة بقيام صاحب النشاط بممارسة نشاط يخالف النشاط المسجل في أنظمة الوزارة فقد بلغ عددها (87) إنذار، وتم ضبط عدد (5) مخالفات.

96 - صدر قرار وزير الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية رقم (40676) وتاريخ 1445/3/17هـ الموافق (2 أكتوبر 2023م) بتحديث لائحة العمالة المنزلية ومن في حكمها لتنظيم حقوق وواجبات طرفي علاقة العمالة المنزلية.

الإجابة على الفقرة (17) من قائمة القضايا والمسائل

97 - يقدم بنك التنمية الاجتماعية حزمة من منتجات التمويل الاجتماعي والموجهة إلى شريحة هامة من المواطنين وهم ذوي الدخل المنخفض حيث يتيح البنك فرصة الحصول على تمويل ميسر يمكنهم من مواجهة بعض الالتزامات الناشئة عن احتياجاتهم الأساسية سواء للفرد أو الأسرة دون تمييز على أساس الجنس.

98 - ومن التدابير المتخذة في هذا السياق أيضاً، إنشاء برنامج متخصص في المساعدة لإقامة المشروعات الصغيرة للأسر المحتاجة بتكلفة إجمالية قدرها (2 مليار ريال سعودي). وإنشاء برنامج مشروعات الأسر المنتجة بتكلفة إجمالية قدرها (000 000 500 1) (مليار وخمسمائة مليون ريال سعودي)؛ لمساعدة هذه الأسر في اقتناء المعدات التي تمثل رأس المال والخامات اللازمة وغيرها لبدء نشاطاتها، كما وقع بنك التنمية الاجتماعية (13) اتفاقية مع القطاع الثالث بأكثر من 12 مليون ريال لتمكين الأسر المنتجة بخدمات مالية وغير مالية، وقدم بنك التنمية الاجتماعية الدعم والتمكين للمرأة عبر عدداً من البرامج والخدمات، حيث فاق تمويل البنك للسيدات (13) مليار ريال سعودي، لأكثر من (300) ألف سيدة، وقد ساهم ذلك في نمو عدد المستفيدات إلى (400%) خلال الثلاثة أعوام الماضية من عام 2019، وشمل تقديم الخدمات غير المالية خدمات الاحتضان والتدريب وبناء القدرات، من خلال إدارة التمكين والتنمية وحاضنات الأعمال والمنتجات، ومركز دلني للأعمال، وكذلك بالتعاون مع مراكز تأهيل رائدة، ليبلغ عدد المستفيدات من هذه البرامج (60) ألف مستفيدة في جميع مناطق المملكة.

99 - تمت زيادة مخصصات الضمان الاجتماعي وذلك برفع الحد الأدنى لمعاش الضمان الاجتماعي للأسرة من (000 1 ريال للمستفيد و 28% للتابع) إلى (100 1 ريال للمستفيد و 50% للتابع). بالإضافة إلى تعزيز البرامج المساندة في الضمان الاجتماعي ودعمها، ومن أهمها: برنامج (الأسرة المنتجة) وبرنامج (الترميم والفرش والتأثيث)، وبرنامج (الحقيبة والزي المدرسي)، وبرنامج (بطاقة الشراء المخفض)، وبرنامج (دعم فواتير الكهرباء والماء)، وتخصيص مبلغ (3,5) مليار ريال لهذا الغرض، ودعم البرامج المساندة للطلبة المحتاجين في وزارة التعليم ودعم (مؤسسة تكافل الخيرية)، وتخصيص مبلغ وقدره (476) مليون ريال سنوياً لهذا الغرض.

100 - تم إطلاق برنامج "حساب المواطن" لمعالجة الأثر المحتمل للإصلاحات الاقتصادية المتخذة في إطار "رؤية المملكة 2030" من خلال دفع مبالغ نقدية للمواطنين والمواطنات على حد سواء وفقاً لشروط الاستحقاق المقرة

101 - تنوعت جهات دعم المرأة في قطاع الأعمال والتي تشمل إلى جانب الدعم المادي تقديم الاستشارات والتدريب وخدمات تطوير الاعمال والإرشاد كمراكز دعم المنشآت في الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (منشآت)، وصندوق الأمير سلطان لدعم وتمكين المرأة، ومركز أرامكو لريادة الأعمال (واعد)، كما يعمل صندوق التنمية الصناعية على تمويل المشاريع في قطاع الطاقة والتعدين والصناعة، وكذلك صندوق التنمية الزراعية والذي يقوم بتمويل مجالات الزراعة والمحاصيل بكافة أنواعها والمناحل وقوارب الصيد والسياحة الزراعية وبرامج التنمية الريفية المستدامة.

الإجابة على الفقرة (18) من قائمة القضايا والمسائل

102 - تم إطلاق برنامج التنمية الريفية المستدامة (ريف) والذي يهدف إلى تحسين القطاع الريفي الزراعي لرفع مستوى معيشة صغار المزارعين والأسر الريفية وزيادة الكفاءة والإنتاجية وتحسين نمط الحياة والأمن الغذائي كما يعمل البرنامج على تنمية عدة قطاعات مع التركيز بصفة خاصة على المناطق الريفية المُحددة استناداً إلى الميزة النسبية للمناطق.

103 - ومن الأهداف الاستراتيجية للبرنامج المساهمة في الاستقرار الاجتماعي والمساهمة في الأمن الغذائي والحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية ويقدم الدعم في القطاعات التالية:

- برنامج دعم قطاع العسل
- برنامج دعم قطاع البن
- برنامج دعم قطاع المحاصيل البعلية
- برنامج دعم قطاع الورد
- برنامج دعم الأسر الريفية المنتجة

عدد المستفيدين من برنامج التنمية الريفية الزراعية المستدامة (ريف)

عدد المستفيدين المدعومين	29 456
عدد المزارعين المدعومين	15 456
عدد الأسر الريفية المنتجة المدعومين	14 000
إجمالي الأصول المدعومة	**1,3 مليون أصل (شتلات وصناديق عسل)**
إجمالي الإنتاج المدعوم	**8,4 مليون كجم**

الإجابة على الفقرة (19) من قائمة القضايا والمسائل

104 - فيما يتعلق بالتوعية تقوم هيئة حقوق الإنسان في إطار منهجيتها لنشر ثقافة حقوق الإنسان، بعقد العديد من المؤتمرات، والندوات، والدورات التدريبية للتوعية بحقوق الإنسان بما فيها حقوق المرأة كما أبرمت هيئة حقوق الإنسان في مارس 2023 مذكرة تفاهم تضمنت التعاون والتنسيق في التوعية والتثقيف بحقوق الإنسان، وإدراج قيم ومفاهيم حقوق الإنسان في المقررات الدراسية بمختلف المراحل، وإقامة الأنشطة التعليمية والتربوية، وإصدار المواد المرئية والمقروءة، بما فيها الأدلة الاسترشادية في مجال حقوق الإنسان، والمشاركة في الأبحاث والدراسات وبناء القدرات الوطنية في مجال حقوق الإنسان.

105 - تم إجراء العديد من التعديلات التشريعية في يوليو 2019؛ لضمان المساواة بين الجنسين بما في ذلك تعديل نظام السفر وثائق ولائحته التنفيذية، بما يكفل حصول المرأة على جواز السفر، والسفر إلى الخارج على قدم المساواة مع الرجل، وتعديل نظام الأحوال المدنية بما يكفل المساواة بين الجنسين في الحصول على الوثائق المدنية، والإبلاغ عن الوقائع المدنية، وتعزيز استقلالية المرأة كما سبق إيضاحه.

106 - ووفق نظام الأحوال الشخصية الصادر في 2022م فإن للأم القدرة على المشاركة الكاملة في القرارات المتعلقة بطفلها، وكون الولاية للأب أو كون له الحق في تعيين وصي على أولاده لا يحد إطلاقاً من

قدرتها على رعاية أولادها والمشاركة في القرارات التي تخصهم، وأن مصلحة الطفل مقدمة على أي اعتبار في هذا السياق، وقد أكدت المادة الفقرة (1) من المادة (138) من نظام الأحوال الشخصية على عدم تداخل الصلاحيات بين الولي والحاضن وأن للأم الحاضنة كامل الصلاحيات في إدارة شؤون الطفل، حيث نصت المادة على ولاية على النفس، ويقصد بها؛ الإشراف العام على شخص القاصر بما لا يتعارض مع سلطة الحاضن في إدارة شؤون المحضون، وهناك فرق بين الإشراف العام على الطفل وبين إدارة شؤونه.

107 – وفيما يتعلق بسفر الحاضنة بالطفل، فما ورد في النظام راعى الأنسب للطفل وتحقق مصلحته، من جهة حاجته لوالديه في تربيته والقيام عليه وأن ينشأ قريباً منهما، ومراعياً الأعراف المستقرة، كما أن هذا لا يعني إطلاق سلطة الأب في هذا الحق، بل إذا ظهر تعسفه في استخدام هذا الحق فلا يقبل اعتراضه في هذا الموضوع، فقد نص نظام الأحوال الشخصية في المادة (129) على أنه: "لا يجوز للحاضن إذا كان أحد الوالدين السفر بالمحضون إلى خارج المملكة مدة تزيد على (تسعين) يوماً في السنة إلا بموافقة الوالد الآخر، والولي على النفس في حال وفاة الوالد". وهذا نص صريح يشمل الأب والأم.

108 – وفيما يتعلق بتسجيل المواليد غير السعوديين فتقوم وزارة ممثلة بالمديرية العامة للجوازات بإضافة المواليد غير السعوديين إلى إقامة والديهم في حال تم تسجيلهم وإصدار شهادات ميلاد لهم وفق الأنظمة، كما نصت المادة (3) من نظام حماية الطفل على أنه يعد إيذاءً أو إهمالاً في حال إبقاء الطفل دون سند عائلي، أو عدم استخراج وثائقه الثبوتية، أو حجبها، أو عدم المحافظة عليها

الإجابة على الفقرة (20) من قائمة القضايا والمسائل

109 – يقوم نظام الأحوال الشخصية على أحكام تعزز المساواة التكاملية بين الجنسين أو المساواة في النتائج، والتي تراعي أدوار كلٍ منهما في إطار الأسرة وتحقق العدل، وعليه فإن النظام لم يتضمن أي حكمٍ ينطوي على تمييز يكون من نتائجه توهين أو إحباط الاعتراف للمرأة بحقوقها وحرياتها، بل هو يحقق العدالة والتكافل والترابط الأسري، وفيما يلي بعض الأمثلة على عدالة النظام:

- أعطى النظام للرجل حق الانفصال عن زوجته، كذلك أعطى للمرأة هذا الحق، ولكن تختلف كيفية وأسلوب هذا الانفصال، فهو يساوي بينهما في الحق، وهذا مقرر في النظام.
- تأكيد وجوب توثيق جميع الحقائق المتعلقة بالأحوال الشخصية في المواعيد المخصصة لذلك، مثل حالات الطلاق والعودة، والذي يوجب على الزوج دفع التعويض للزوجة بحيث يكون تعويضا عادلاً في حال عدم إكمال توثيق هذه الإجراءات.
- بالنسبة للإرث ودعوى أن النظام جعل نصيب المرأة أقل من الرجل، فهذا غير صحيح مطلقاً، بدليل أننا نجد مواد النظام تنص على أن للمرأة أكثر من (30) حالة تأخذ فيها المرأة مثل الرجل، أو أكثر منه، أو ترث هي ولا يرث نظيرها من الرجال.

110 – تضمنت المادة (46) من النظام الأحكام التي تحصل بها الفرقة بين الزوجين وتشمل الطلاق، والخلع، وفسخ عقد الزواج وغيرها، وبالنظرة الأشمل نجد أن كلا الزوجين ممكنين من إنهاء العلاقة الزوجية، فإذا كان من حق الزوج إنهاء العلاقة الزوجية عن طريق الطلاق، فإن من حق الزوجة أيضاً إنهاء هذه العلاقة من عدة طرق منها الوارد في المواد (95) و (96) والتي تطرقت للخلع وعرفته بأنه فراق بين الزوجين بطلب الزوجة وموافقة الزوج مقابل عوض تبذله الزوجة أو غيرها، ويصح الخُلع بتراضي الزوجين كاملي الأهلية على إنهاء عقد الزواج، دون الحاجة إلى حكم قضائي.

111 - كما تضمنت المادة (104) أن لكل من الزوجين طلب فسخ عقد الزواج لعلة مضرة في الآخر أو منفرة تمنع المعاشرة الزوجية - سواء كانت العلة قبل عقد الزواج أو طرأت بعده - ما لم يكن طالب الفسخ عالماً بالعلة حين إبرام العقد أو علم بها بعد إبرامه وحصل منه ما يدل على الرضا بها من قول أو فعل، من نظام الأحوال الشخصية.

112 - وقد اتجه المنظم إلى عدم تحديد أشكال وصور الضرر لعدم تصور حصرها ونسبيتها من حالة إلى أخرى، وهذا ما أخذت به القوانين المقارنة سواء قوانين الأحوال الشخصية، وغيرها من القوانين، وبهذا النهج تتحقق العدالة، فعلى سبيل المثال، لو نُص على أشكال وصور الضرر على سبيل الحصر في النظام، وتبين للمحكمة عند نظرها لقضية ما أن ضرراً قد وقع بالفعل، فإنها لا تستطيع اعتباره ضرراً لكونه لم يرد ضمن أشكال وصور الضرر المحددة في النظام. ومع ذلك فقد بينت المادتان (108، 109) من نظام الأحوال الشخصية المعيار العام للضرر في الدعاوى الزوجية وهو (تعذر دوام العشرة بالمعروف). ويفسر بأنه تعذر استمرار العلاقة الزوجية بما يكفل حق كل طرف. وتجدر الإشارة أن كل صور الإيذاء تُعد من الضرر الموجب لفسخ النكاح بناء على طلب الزوجة وفقا للمادة (108) من نظام الأحوال الشخصية.

113 - تتمتع المرأة باستقلالية تامة في تدبير جميع شؤونها ولا يعين عليها ولياً أو وصيا بخلاف ما يثار من ادعاءات بنيت على فهم أو تفسير خاطئ، فالوصاية والولاية في القانون السعودي تكون على القاصر الذي لم يستكمل الأهلية، بفقدها كلياً أو نقصانها، وكذلك من في حكمه بحسب الأحكام المنظمة لذلك، وهذا يشمل كل شخص يعجز عن إدراك حقيقة الأمور لصغر سنه أو لوجود عارض صحي أدى إلى عجزه عن القيام بأموره بطريقة صحيحة.

114 - ومن جانب آخر فإن التشريعات الأخرى كنظام المعاملات المدنية رسخت قواعد المساواة بين الجنسين في الحقوق المدنية على كافة مستوياتها، من تملك وتعاقد وبيع وشراء ورهن وهبة وحق في توكيل الغير والإجارة والقسمة والوقف والوصية والتنازل وغير ذلك؛ فللمرأة شخصيتها الكاملة مثل الرجل لها حق التصرف في حالها قبل الزواج وبعده كيفما شاءت، فللمرأة المتزوجة شخصيتها المدنية الكاملة وثروتها الخاصة المستقلة عن شخصية زوجها وثروته.

خاتمة

115 - ترجو المملكة العربية السعودية أنها قدمت إجابات من شأنها التمهيد لحوار تفاعلي بنَّاء مع لجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة الموقرة، وتؤكد المملكة أنها ماضية قدماً نحو بلوغ مستويات متقدمة في مجال حماية وتعزيز حقوق الإنسان من خلال اتخاذ التدابير التشريعية والإجرائية الرامية إلى تحقيق هذا الهدف، والاستفادة بما يصدر عن هيئات المعاهدات من توصيات وتعليقات ومن ضمنها لجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.